مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٦ ص ص: ٣٩- ٧٩ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-6.2

أسباب الأزمة المالية العالمية ونتائجها من منظور فقهي

د. مصلح بن عبدالحي النجار
الأستاذ المشارك في الفقه وأصوله في قسم الدراسات الإسلامية
جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل في الدمام

يأتي هذا البحث كمحاولة لإبراز وكشف النواحي التأصيلية في الجانب الاقتصادي في الإسلام، للمساهمة في إنشاء منظومة من الكتب والأبحاث في هذا الاتجاه، تهدف إلى معرفة وإبراز الموقع الحقيقي للاقتصاد الإسلامي من تطور الفكر الاقتصادي العالمي.

هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى فقد ذاع في الأفق حديث الأزمة الاقتصادية العالمية؛ حيث قلبت الموازين، وبدلت الأولويات، وغيرت المخططات، وأربكت التطورات، وتواصلت معها المصائب والآلام والصدمات، التي تزداد حدتها عاماً بعد عام.

ومن المسلمات التي لا جدال فيها؛ أن كل باحث يشرع في كتابة بحث أو كتاب تأصيلي – خاصة في الأزمة الاقتصادية العالمية – لابد أن تواجهه صعوبات ومشكلات مختلفة ... مما يجعل الأمر يستلزم مزيداً من الصبر وبذل الجهد. ويمكن أن نطرح تلك المشكلات في شكل الأسئلة الآتية:

- **ما ماهية الأزمة المالية وأنواعها وأسبابها .**
- **وما أبرز نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية .**

وقد استعرضت أبرز الأسباب مثل : الربا – العولمة الاقتصادية – تسرب الضعف والفساد إلى الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية – فقاعة بيع الديون – فقاعة المقامرة – المشتقات المالية – أساليب المضاربة قصيرة الأجل – أزمة الرهن العقاري والقروض العقارية الرديئة – خلل النظام الرأسمالي العالمي – الطمع والجشع واستغلال حاجات الناس – التزايد الكبير في الإنفاق الحربي الأمريكي .

وكان من نتائج الأزمة المالية المشكلات العالمية التالية :

١–حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم

٢– تباطؤ معدلات النمو مما يؤدي إلى تدني الطلب على النفط مما يؤدي انخفاض سعره .

٣– انخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار.

٤– الركود الاقتصادي إضافة إلى التركيز نحو إنقاذ الصناعية المالية في العالم مما يؤدي إلى خفض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية .

٥– ارتفاع معدلات البطالة ، وانتقال الانهيار نحو أنشطة غير عقارية

٦– تذبذب أسعار الذهب والعملات : فقد لوحظ على أسعار الذهب تغيرها صعوداً وهبوطاً أثناء الأزمة بشكل حاد فقد نجد خلال أيام انخفاضاً في أسعار الذهب يمثل انخفاضاً كبيراً ، ومن ناحية أخرى قد يحدث ارتفاعاً حاداً بعد أياماً أخرى وهكذا.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد؛ فإن أبرز ظاهرة في القرنين الأخيرين في الدراسات العلمية للأبحاث الاجتماعية هي الاقتصاد. لقد أصبح العامل الأساسي الذي يتدخل في كل العلوم الإنسانية ويفسرها، بل إن الدارسين من علماء الاجتماع والتاريخ خاصةً أصبحوا يولون اهتماماً فائقاً للعامل الاقتصادي.

ويعتبر علماء الإسلام المتقدمين من الأوائل الذين حددوا المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً بعيداً عن الاعتبارات الأخرى.

وما من شك في أن كتاباتهم مهمة جداً؛ لأنها تلقي الأضواء على ماضٍ ومجتمع للبلاد العربية والإسلامية التي هي اليوم ضمن البلاد النامية من حيث التطور التكنولوجي.

وقد أبدع علماؤنا وأجادوا في إبراز الإشكاليات الاقتصادية وحلها، وجاءت مؤلفاتهم متضمنة للعديد من الأفكار والإبداعات التي سبقوا فيها آدم سميث وكينز وغيرهم من علماء الاقتصاد في الغرب.

وقد اعترف بعض الغربيين بعظمة التشريع الإسلامي، ووجدوا فيه القدرة على حل المشكلات التي تعترض عالمنا الحديث، والقضاء على المتناقضات القائمة في النظم الاقتصادية المعاصرة.

فقد كتب الباحث الفرنسي (جاك أوستروي) في كتابه (الإسلام أمام التطور الاقتصادي) الذي أصدره باللغة الفرنسية عام ١٩٦١م ما يلي:

«ليس هناك في الحقيقة طريقة وحيدة وضرورية لابد منها للإنماء الاقتصادي كما تريد أن تقنعنا به المذاهب القصيرة النظر في النظامين الاقتصاديين المعاصرين .. ثم ألح هذا المؤلف على ضرورة إلتماس المذهب الثالث في الإسلام، لأنه ليس فردياً

ولا جماعياً، ولكنه يجمع كل حسنات كل من المذهبين ثم دعا إلى ضرورة العودة إلى الإسلام وإلى دراسة قواه الكامنة فيه. ثم جاهر بأن الإسلام يتمتع بإمكانيات عظيمة، وأنه يستطيع أن يتغلب على جميع الصعوبات الاقتصادية التي يقف الاقتصاد الحديث عاجزاً عن معالجتها، وأخيراً وقف هذا الباحث الفرنسي ليحذر المسلمين ويقول لهم إنهم إذا لم يأخذوا بالنظام الإسلامي فسوف يجبرون على قبول تغييرات غير سليمة في أنظمتهم السياسية، وذلك نتيجة لاتباع منهج في الاقتصاد مفروض عليهم من الخارج، وفي هذه الحالة يقضي على الإسلام كمنهج حضاري مستقل[١] .

ويأتي هذا البحث كمحاولة لإبراز وكشف النواحي التأصيلية في الجانب الاقتصادي في الإسلام، للمساهمة في إنشاء منظومة من الكتب والأبحاث في هذا الاتجاه، تهدف إلى معرفة وإبراز الموقع الحقيقي للاقتصاد الإسلامي من تطور الفكر الاقتصادي العالمي.

هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى فقد ذاع في الأفق حديث الأزمة الاقتصادية العالمية؛ حيث قلبت الموازين، وبدلت الأولويات، وغيرت المخططات، وأربكت التطورات، وتواصلت معها المصائب والآلام والصدمات، التي تزداد حدتها عاماً بعد عام.

وإذا أمعنا النظر في الكم الهائل من المقالات التي نشرت عن الأزمة الاقتصادية والآراء ووجهات النظر التي أدلى بها أصحاب الإختصاص أو غيرهم ؛ نجدها ما بين الغث والسمين، والمفيد وغير المفيد .. وهذا كله يحذونا للكتابة في هذا الموضوع بصورة شاملة وعامة ومنهجية علمية تتبع أسباب الأزمة ومسبباتها، ونتائجها وآثارها ..

وفي بحث ثان سيتم تسليط الضوء على (المعالجات الإسلامية للأزمة المالية العالمية من منظور فقهي) بمشيئة الله تعالى

مشكلة البحث :

ومن المسلمات التي لا جدال فيها؛ أن كل باحث يشرع في كتابة بحث أو كتاب تأصيلي – خاصة في الأزمة الاقتصادية العالمية – لابد أن تواجهه صعوبات ومشكلات مختلفة ... مما يجعل الأمر يستلزم مزيداً من الصبر وبذل الجهد. ويمكن أن نطرح تلك المشكلات في شكل الأسئلة الآتية:

- ما ماهية الأزمة المالية وأنواعها وأسبابها .
- وما أبرز نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية .

ولن نجيب عن هذه الأسئلة مرتبة، وإنما سنترك الإجابة من خلال ثنايا المباحث والمطالب والخاتمة .. إن شاء الله.

- **خطة البحث**

لقد اقتضت طبيعة وتأصيل الأزمة المالية العالمية مني جعل البحث في مقدمة وثلاثة مباحث ، وخاتمة .. وتفصيلها على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية وأنواعها.

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية

---

(١) نقلاً عن : النبهان، الإتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي (٩).

المطلب الثاني : أنواع الأزمة المالية وتصنيفاتها

المبحث الثاني : العولمة الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية ونتائجها.

ويتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسباب الأزمة العالمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نتائج الأزمة المالية العالمية.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية والألفاظ ذات الصلة وأنواعها

المطلب الأول : ماهية الأزمة المالية

الأزمة في اللغة العربية تعني : الشدة، والضيق، والسنَة، والقحط.

يقول ابن منظور : «الأزم : شدة العض بالفم كله .. قال الأصمعي : قال عيسى بن عمر كانت لنا بطة تأزم ؛ أي : تعض، ومنه قبل للسنَّة : أزمة وأزوم وأزام، بكسر الميم . والأزم : الجدب والمحل . قال ابن سيده : الأزمة الشدة والقحط، وجمعها : إزم .. والمأزم : كل طريق ضيق بين جبلين»[1].

- أصل كلمة "أزمة" في اللغة الفرنسية ومعناها الأصلي في اللغتين اليونانية واللاتينية: تنحدر الكلمة الفرنسية " crise" (= أزمة) من اللاتينية " crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية "Κρίση" ، وتكب عادة " krisis" وفق الحروف اللاتينية:

crise ← crisis ← (krisis) Κρίση

وقد ظهرت كلمة " krisis" اليونانية بداية في الإصطلاح التشريعي بمعنى "لحظة الحكم"، ثم استخدمت في الطب. إضافة إلى ذلك يمكن ربط كلمة " krisis" بالفعل اليوناني "krineim " الذي يترجم بـ"الحكم بأنه حاسم".

ومن هنا يعني لفظ "الأزمة": "اللحظة حاسمة" أو " الفترة الحاسمة" لمرض معين، ويرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع. وعُمِّم المعنى السابق للدلالة على مرحلة حاسمة في تطور الأشياء، والأحداث، والأفكار، أو علاوة عى ذلك للدلالة على انفصام توازن معين.

ويرتبط اللفظ اللاتيني " crisis" بدوره بلفظ "discrimen" الذي يعني " ما يفصل"، ويرتبط أيضاً بالمرحلة التي تتطلب اتخاذ قرار [2].

ويستخدم الكاتب جون جاك روسو (Rousseau) (١٧١٢ – ١٧٧٨م) قبل اندلاع الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) كلمة "الأزمة" للدلالة على مرحلة حاسمة في تطور الأشياء حيث يقول : "نقترب من حالة الأزمة وقرن الثورات"، وكان ذلك في عام ١٧٦٢م.

ثم عبارة "أزمة مالية" (crise financiere) عند الكاتب الكونت دي لاس كاز (comte de Las Cases) (١٧٦٦ – ١٨٤٢م) في عام ١٨٢٣م.

وعبارة "أزمات تجارية" (crises commerciales) عند الكاتب هونوري دي بالزاك (Balzac) (١٧٩٩ – ١٨٥٠) في عام ١٨٣٧م.

(١) ابن منظور ، لسان العرب (١٢ / ١٦ – ١٨) مادة (أزم) . ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (١ / ٩٨).

(٢) بلعباس، عبد الرزاق، مامعنى الأزمة (٣ – ٦).

ومنذ ذلك الحين شهد القرن العشرين الميلادي انتشار كلمة "الأزمة" في شتى المجالات [١].

- **مفهوم الأزمة المالية العالمية إصطلاحاً:**

يعرفها قاموس أكسفورد (OXFORD): بأنها نقطة تحول في تطور ما، ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتَّسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد [٢].

– **أما مفهوم الأزمة إصطلاحاً:** فقد عرَّفتها دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها: حدوث خلل خطير ومفاجيء في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال [٣] .

وهذا المفهوم يتفق مع المعنى اللغوي للأزمة، من وجود الشدة والقحط، كما يعكس واقع الأزمة المالية العالمية التي تعكس وجود قحط وشدة في الأموال نتيجة الخلل في منح الائتمان العقاري وتعثر المدينين.

بالإضافة إلى وجود تباين كبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أو الورقي، فمعدل نمو وتراكم الديون يتجاوز أضعاف مضاعفة نمو وتراكم الثروات، كما أن نمو خدمة الديون يتزايد بصورة تتجاوز أضعاف مضاعفة نمو الدخول، والأزمة إن كانت تمثل تهديداً فإنه يمكن أن يولد من رحمها فرصاً إذا تم إحسان استغلالها[٤] .

<u>المطلب الثاني : تصنيف الأزمات وأنواعها</u>

<u>الفرع الأول : تصنيف الأزمات المالية</u>

١- أزمة النقد الأجنبي :

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها ، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته ، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

٢- الأزمة المصرفية :

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي إندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بايقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك.

٣- أزمة الديون :

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة [٥].

<u>الفرع الثاني : أنواع الأزمات.</u>

يفرق الاقتصاديون بين الأزمات الزراعية (أزمات الكفاية أو أزمات مستوى غير كافٍ للإنتاج) ، والأزمات الصناعية (أزمات الإنتاج المفرط) ،

---

(١) بلعباس، عبد الرزاق، مامعنى الأزمة (٧ – ٩).
(٢) Oxford: University Press, Printed in China, P. (39) .
(٣) نقلاً عن : دوابه ، أشرف، الأزمة المالية العالمية (١٢ – ١٣).
(٤) نقلاً عن : دوابه ، أشرف، الأزمة المالية العالمية (١٢ – ١٣).
(٥) نقلاً عن : شطناوي ، زكريا ، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية (١٦١ - ١٦٢).

والأزمات الاقتصادية، والأزمات المالية، والأزمات النقدية:

١- الأزمة الزراعية

عندما كان نظام المعيشة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة كانت الأزمات تجد أصلها في الحروب، ونقص الماء، والقحط ، مما يتسبب في انخفاض مفاجئ للمحاصيل، ويؤدي إلى انخفاض دخول الفلاحين وارتفاع أسعار البذور. وكانت أزمة القطاع الزراعي تنعكس سلباً على قطاعات الصناعة والتجارة إذ إن انخفاض القدرة الشرائية للفلاحين يفضي إلى نقص في الطلب على المنتجات الصناعية وارتفاع البطالة.

٢- الأزمة الصناعية

الأزمات الصناعية هي أزمات إنتاج مفرط على نقيض أزمات الكفاية. وتظهر عندما يتجاوز العرض مستوى الطلب، وليس عندما يكون هناك نقص في المنتجات مقارنة بالطلب. فلا يجد المنتجون مشترين، فتنخفض الأرباح، وتضيق سوق العمل، وتنخفض الأجور، وتزيد البطالة ، وتظهر حالات الإفلاس.

٣- الأزمة الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الإقتصادية لبلاد، أو لإقليم، أو للعالم بأسره. تبدأ عادة من جراء انهيار لأسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس، والتوترات الاجتماعية، وانخفاض القدرة الشرائية [١] .

٤- الأزمة المالية

الأزمة المالية هي أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلاد معينة، وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية.

وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي: تضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي.

٥- الأزمة النقدية

الأزمة النقدية هي أزمة عملة بلاد أو مجموعة من البلدان. مما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في معدل الصرف مقارنة بالعملات الأخرى .

وتجدر الملاحظة بأن الأزمة النقدية والأزمة المالية مرتبطان غالباً عندما تمسان بلداً أو منطقة معينة : فسقوط سوق المال يؤدي إلى هروب المستثمرين الأجانب وبالتالي إلى هبوط قيمة العملة المحلية. وهبوط قيمة العملية المحلية يحث كذلك المستثمرين على استرجاع رؤوس أموالهم ، مما يؤدي إلى سقوط أسعار السوق المالي [٢].

(١) بلعباس ، عبد الرزاق ، ما معنى الأزمة (١٨- ١٩).
(٢) بلعباس ، عبد الرزاق ، ما معنى الأزمة (١٩- ٢٠).

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية

يشتغل العالم العربي والإسلامي، بل والعالم الغربي بمصطلح العولمة في محاولة لفهم حقيقة هذا المصطلح، ومعرفة أسبابه ودوافعه وقيمه.

ولما كان هذا المصطلح غائم المعالم والأهداف والوسائل مشوباً بالغموض والهلامية، فقد كثر الحديث عنه ليس فقط على المستوى الأكاديمي، وإنما أيضاً على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة[١] .

لذا جاءت هذه الوريقات للحديث عن ذلك المصطلح وما يتعلق به من عناصر، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :العولمة اصطلاحاً :

كثرت تعريفات العولمة – واختلف الباحثون في تعريفها وفقاً لوجهة نظر كل منهم ورؤيته الخاصة لها مما آثار مناقشات كثيرة بين الباحثين فيما يتعلق بدلالة هذا المفهوم[٢] .

وقصارى القول: أن مصطلح العولمة يعني: "عالمية العادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصادياً" وبمعنى آخر: " محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية العالم، خاصة النامي منها، بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضارات وإذابة خصائص المجتمعات . هذا بالإضافة إلى تهميش العقائد الدينية"[٣] . يقول الدكتور عدنان الشخص:"إن العولمة هي: ظاهرة تشمل الخروج من الأطر المحددة: الإقليمية والعنصرية والطائفية وغيرها، إلى الإنتماء العالمي الأعم، ففي جانبها الاقتصادي تشمل الإنفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وتوفير فرص التبادل التجاري الواسع محكوماً بقواعد السوق فقط بدون وجود إجراءات حمائية حكومية، وفي جانبها الفكري والثقافي هي الإنفتاح الفكري على الآخر، وعدم الإغلاق على الذات، ورفض التعصب الفكري الذي يدعو لإلغاء الآخر، لا لشيء سوى أنه مغاير في الفكر.

وفي جانبها السياسي هي شيوع تطبيق القانون على الجميع ومراعاة الحقوق الأساسية للإنسان .. فهي اختصار الشعور بالإنتماء الكبير (العالمي) بدلاً من الاقتصار على الإنتماء المحلي (الإقليمي، العنصري، الطائفي..)[٤].

المطلب الثاني : مجالات العولمة

لقد ساعدت الثورة العلمية والمعلوماتية التي اكتسحت العالم من بداية التسعينيات على تسهيل حركة الأفراد والأموال والسلع والمعلومات والأفكار بين شعوب

---

(١) الموجان، العولمة الاقتصادية من منظور إسلامي (١١). المشرفي، حقيقة العولمة (٤٧) . ستكلتز، جوزيف ، العولمة ومساؤها (١٩) شلبي ، إسماعيل ، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة (٢٥٥) . خريسان، باسم ، العولمة والتحدي الثقافي (١٥) . العجة ، ناهد ، العولمة " محاولة في فهمها وتجسيدها" (١٣) ، نور، عصام، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي (١٥) . الدباسي ، صالح ، العولمة والتربية (١٥) . مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة (٢٣) الخراشي ، سليمان ، العولمة (٧) . السميري ، لطيفة ، العولمة وتأصيل المناهج (١٨).

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة (٢٥٥) ومابعدها. الشرفي، حقيقة العولمة (٤٧) . شلبي، إسماعيل، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة (٢٥٥) خريسان، العولمة والتحدي الثقافي (١٥). الدباسي ، صالح، العولمة والتربية(١٥).

(٣) الخراشي ، سليمان ، العولمة (٧ – ٨).

(٤) الخراشي ، سليمان ، العولمة (٧ – ٨).

العالم وأقطاره، حيث تقلصت المسافات وانكمش الزمن، مما دفعت إلى سرعة انتشار مفاهيم العولمة وتداعياتها، ولعل أبرز المجالات التي ظهرت فيها آثار الدعوة إلى العولمة هي: (العولمة الاقتصادي والسياسية والثقافية والاجتماعية) وسوف يقتصر حديثنا على المجال الاقتصادي فقط لصلته بموضوع الكتاب.

• المجال الاقتصادي (العولمة الاقتصادية): الدعوة إلى العولمة الاقتصادية رفعها دهاقنة العولمة ومصمموها، ويمنون فقراء العالم بالرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة ودعت إلى حرية السوق ، وتيسير سبل انتقال الأموال والسلع والخبرات بين الدول وذلك من خلال:

١- **وضع التخطيط الاقتصادي للدول بيد المؤسسات الدولية:** وتنظيم الاقتصاد العالمي عن طريق المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها الدول الصناعية الكبرى ، فأصبح البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة اليد الطولى في وضع السياسة الاقتصادية لدول العالم وبخاصة الدول النامية والفقيرة .

ولكن سرعان ما تكشف أن الأصابع التي تحرك هذه المؤسسات الدولية أصابع رؤوس الأموال الغربية، وأصبح ٣٥٨ مليارديراً يملكون مايساوي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم، وأن ٢٠% من دول العالم هي الأكثر ثراء، وتستحوذ على ٨٥% من مجموع مدخرات العالم [(١)] .

٢- **القضاء على الشركات المحلية:** وأدت سياسة العولمة الاقتصادية إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وابتلاعها الشركات المحلية وخاصة في العالم الثالث والاستحواذ على الخدمات المحلية، ورفع أسعار السلع المصنعة، وأدى إلى إعلان إفلاس كثير من المصانع والشركات الصغيرة نسبياً وسرح العاملون منها وارتفعت نسبة البطالة في العالم مما أدى إلى أن تتسع الفجوة بين الفقراء الذين ازدادوا فقراً، وبين الأغنياء الذين ازدادوا غنى. إن العولمة الكوكبية تستهدف الشرائح القادرة على الاستهلاك في كل مكان. فلا مكان للفقراء في حساب الشركات المتعددة الجنسيات، وهي تنظر إلى كوكب الأرض وقد جعلته سوقاً مفتوحة أمام بضائعها فأدى ذلك إلى ظهور مشكلات عابرة للقارات كالمخدرات وجرائم غسيل الأموال، وتلويث البيئة، والأمراض الفاتكة. وإلى عولمة الفقر والقضاء على الطبقة المتوسطة، وتحويل مجتمع الرخاء إلى واحات الثراء.

بل أصبحت القوة الاقتصادية سلاحاً فعالاً في أيدي الدول الكبرى لإسقاط نظم حكم أو الضغط عليها لإتباع سياسات معينة، وذلك بأسلوب إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية. أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتتدهور وتنهار [(٢)].

---

(١) الموجان، عبدالله، العولمة الاقتصادية (٧٧).
(٢) مسلم ، مصطفى وآخرون، الثقافة الإسلامية (٣٥٩).

المطلب الثالث : كيف نجابه أخطار العولمة ؟

إن لكل خطر وسيلة خاصة لدرئه والوقاية منه، وبما أن أهم أخطار العولمة تبرز من خلال مجالاتها : الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. فإننا نستعرض أهم الخطوات التي ينبغي أن تتخذ لدرء تلك الأخطار في المجال الاقتصادي نظراً لصلته بموضوع الكتاب.

أ- فينبغي إتباع إستراتيجية الإعتماد على الذات، وحسن استغلال الثروات الكونية التي منحها الله تعالى ديار المسلمين، وتنميتها وفق خطط بعيدة المدى.

فإن في العالم الإسلامي من المواد الخام والثروات الطبيعية التي لايستغنى عنها العالم، وفيها ما يشكل وحدة متكاملة تغني المسلمين عما لدى غيرهم.

والأمر لا يحتاج إلى إرادة سياسية من أصحاب القرار في العالم الإسلامي وإلى تخطيط مدروس، ولا يعدم العالم الإسلامي الخيرات الفنية ولا رؤوس الأموال، فإن العقول المهاجرة إلى العالم الغربي ورؤوس الأموال المتسربة إلى أسواق الغرب سرعان ماتعود إلى العالم الإسلامي إذا رأت المناخ الآمن.

ب- ينبغي أن نبدأ صناعاتنا ومؤسساتنا الاقتصادية وشركاتنا بتمويل إسلامي وبتكنولوجيا محلية وإرادة محلية، ولو بإمكانات أقل وتطور أقل وإنتاج منخفض في الكم والكيف، وتوضع خطط لتطويرها إلى الأحسن.

وذلك أفضل بكثير من إنشاء صناعات ضخمة بتمويل أجنبي وتكنولوجيا أجنبية يتحكمون فيها، ويستطيعون ضربها متى يشاؤون، ويكون كل ذلك من منطلقات وثوابت الأمة في عقائدها ومصلحتها العليا (١).

ج- ينبغي أن يكون هناك تخطيط مركزي في دول العالم الإسلامي، وسوق إسلامية مشتركة، واتفاقات بين الحكومات تزيل العقبات أمام سرعة تبادل رؤوس الأموال والخبرات الفنية والمنتجات الصناعية بين أقطار العالم الإسلامي.

قد تكون البدايات شاقة على النفوس التي اعتادت الحرص على مصالحها الخاصة وتقديم لذتها الآنية في الحصول على السلع الرخيصة الأعلى جودة على السلع المحلية الأقل جودة وربما الأعلى قيمة إلا أن وعي المسلمين بالمصلحة العليا للأمة، وربط ذلك بنضال الأمة وكفاحها في سبيل سيادتها وامتلاكها قرارها هذا الوعي كفيل بالإرتقاء بالمسلمين إلى مستوى المسؤولية ودعمهم للقضايا المصيرية للأمة (٢).

المبحث الثالث : أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونتائجها

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(١) للمزيد انظر : الموجان ، العولمة الاقتصادية من منظور إسلامي (٣٣٧) وما بعدها.
(٢) النجار، مصلح، الوافي في الثقافة الإسلامية (٣١٥ – ٣٣٤).

للعلماء من أهل الاختصاص في المجال الاقتصادي والمالي اتجاهات أربعة في سرد أسباب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية .. وهي كالتالي :

الاتجاه الأول: نقل هذه الأسباب على اعتبار التمييز بينها، فقسم هذا الاتجاه الأسباب إلى مباشرة وغير مباشرة . وسار على هذا المنهج ثلة من أهل العلم والاختصاص؛ من أبرزهم : الدكتور إبراهيم عبد العزيز النجار، والدكتور عدنان بسيسو، وقسم الدراسات والبحوث في جهاز المراجعة المالية في موقع www.libyansai.gov. [(١)].

وفيما يلي أبرز الأسباب للأزمة المالية العالمية عند أصحاب الاتجاه الأول:

أ- الأسباب المباشرة للأزمة المالية العالمية:

١- ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة.

٢- الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

٣- عدم كفاءة الإدارة المالية، وزيادة التكاليف الخاصة بها، وتسرب الفساد والضعف فيها.

٤- ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية.

٥- أزمة الرهن العقاري.

٦- فقدان الثقة وانتشار الذعر والهلع في الأوساط المالية والاستثمارية.

٧- غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر.

٨- زيادة أحجام الائتمان المصرفي.

٩- استخدام الأدوات المالية المركبة والمعقدة.

ب- الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية:

١- انشغال الإدارة الأمريكية بالسياسات الخارجية والهيمنة العدوانية.

٢- توظيف الموارد الاقتصادية الأمريكية بما يخدم سياستها وهيمنتها الخارجية .

٣- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية.

٤- انخفاض سعر الصرف (اليوان) الصيني.

٥- العجز الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

٦- إخفاق هيئات التصنيف في التقييم الحقيقي للمؤسسات المالية والمصرفية .

٧- العيوب أو نقاط الضعف التي شابت لجنة بازل .. ومثال ذلك: المستوى المطلوب لرأس المال في إطار الاتفاقية الجديدة لـ(بازل) لم يكن كافياً لاحتواء الوسع الهائل في منح القروض.

الاتجاه الثاني: عدم التمييز بين الأسباب المباشرة وغير المباشرة، حيث نجد أصحاب هذا الاتجاه قاموا بسرد الأسباب للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على وجه العموم دون تفصيل . وسار على هذا المنهج غالبية العلماء وأهل الاختصاص، ومن أبرزهم : الشيخ محمد صالح المنجد، والدكتور عبد الحميد الغزالي، والدكتور سامر قنطقجي، والدكتور

---

(١) النجار، إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي (٥٤ – ٦٩). بسيسو، عدنان، الأزمة الاقتصادية العالمية «الأسباب والتوصيات » (١٠٧ – ١١٢). دراسات وبحوث، حول االأزمة المالية ودور أجهزة الرقابة المالية، ضمن موقع: www.libyansai.gov.ly/modules/publisher/print.php?itemid=6

عبد المطلب عبد الحميد، والدكتور زكريا شطناوي، والدكتور أشرف محمد دوابة، ومحمد سامر القصار، وعلى بن طلال الجهني، والدكتور أحمد بلوافي، والدكتور محمد عبد الحليم عمر، والدكتور حسين شحاتة، ورئيس وزراء ماليزيا السابق الأستاذ الدكتور محمد مهاتير، والدكتور سفيان حريز، والدكتور رجا البقمي، والدكتور حازم الببلاوي، والدكتور معبد علي الجارحي، والدكتور عبد الفتاح العموصي، والدكتور صهيب حسن .. وغيرهم [1].

(١) ينظر المراجع التالية: المنجد، محمد صالح، الأزمة المالية (١٤-٣٢). عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (٢٨٩) وما بعدها . دوابه، أشرف محمد، الأزمة المالية العالمية (٣١ – ٤٥). شطناوي، زكريا ، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية (١٩٨ – ٢٠٣). الجهني، علي بن طلال، الأزمة المالية وسوق الأسهم المحلية (٩٧ – ١٠١). القصار، محمد سامر، الأزمة المالية العالمية (١١ – ٣٤). بلوافي، أحمد مهدي، أزمة عقار..أم أزمة نظام؟ (٢٥٢ – ٢٦٧).الغزالي، عبدالحميد، الأزمة المالية العالمية «الشخيص والمخرج»(٣). قنطقجي، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية (٣٢ – ٦٢). عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية (٤ – ١٤). شاهين، علي بن عبدالله، الأزمة الالية العالمية (٤). مسدور، فارس، قراءة في الأزمة المالية العالمية (٢ – ٨). مجلس، مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على الاقتصاد السعودي(٢). المناعي ، جاسم، الأزمة المالية العالمية (٢). شحاتة، حسين، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي (٦) . عاشور، يوسف، الأزمة المالية العالمية (٤ – ١٠).
شفيع، فلاح، النشاط الربوي والأزمات المالية (٤). لطفي، علي، الأزمة المالية العالمية (٣ -٩). الحلاق، سعيد، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي (٥ -٨). خشخوش، محمد سالم، آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الليبي (٢) . الأسرج، حسين ، تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية (٤ – ٧). قحف، منذر، الأزمة المالية (٢ – ٤). شحاتة حسين، الأزمة المالية «آثارها والدروس والعبر المستفادة منها» (٦ – ٧). البقمي رجا، الأزمة المالية العالمية (٢ -٣). حريز، سفيان، الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية (٤ – ١١). الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية (٤ -٦).
الشرافي، محمد، الأزمة المالية العالمية (١٦ – ٢٢). الرفاتي، علاء الدين، الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي (٣ -٨). الجارحي، معبد علي، الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي (١ – ٦). محمد، مهاتير، الأزمة المالية الدولية والدول الإسلامية (١ -٥) . علي، عصام الأزمة المالية (٢-٣). الناصر، لاحم، أزمة الرهن العقاري .. رؤية إسلامية (١ – ٢) حسن ، صهيب، الأزمة المالية العالمية (١ –

وفيما يلي أبرز أسباب الأزمة المالية العالمية في نظر أصحاب الاتجاه الثاني:

أزمة الرهن العقاري – شركات التوريق – الإقراض بفائدة–الفساد الأخلاقي للمؤسسات المالية– المشتقات المالية – سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية – غياب الإشراف والمراقبة على المصارف–التوسع الائتماني– الميسر – المضاربات – تطبيقيات أفكار العولمة– تعاظم الاستهلاك الترفي – التوسع في بطاقات الائتمان بدون رصيد – السياسة المالية المنفلتة – الإنفاق الحربي الأمريكي – التخلي عن نظام الغطاء بالذهب والفضة – المؤسسات المالية الاحتكارية – إفراط السياسات الحكومية في منح الحوافز لقطاع العقارات– انفصال السوق المالية عن الأسواق الحقيقية – الخلل في النظام الرأسمالي–الاحتكارات–الحرية الاقتصادية المطلقة– عقود الغرر–الطمع والجشع– عدم القبض الحقيقي – الخلل في آليات ضبط السوق – فشل إدارة المخاطر في المؤسسات المالية– ارتفاع الأسعار– بيع الديون – بيع الخيارات في المستقبل– إخفاء التنظيم والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية ... وغير ذلك.

٣). العموص، عبد الفتاح، الأزمة الاقتصادية العالمية (٢ – ٧). علي، عبد المنعم، مستقبل النظام الرأسمالي في ظل الأزمات المالية العالمية (١٤ – ١٦). ناصر الدين، عاهد، الأزمة الاقتصادية العالمية (١ – ٢). الزوام، حسن، الأزمة الاقتصادية الأمريكية (١ – ٢).
حمدي، عبد الرحيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الإقتصادي الإسلامي (١ – ٥) موقع المجد،الأزمة المالية العالمية (٢). موقع إسلام أون لاين، حوار مع الدكور محمد عبد الرحيم عمر، الأزمة المالية الراهنة (١ – ٤).

الاتجاه الثالث: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تقسيم أسباب الأزمة المالية العالمية إلى أسباب سياسية واقتصادية وقانونية، ومحاسبية، وأخلاقية. وممن سار على هذا المنهج: عماد إبراهيم أبو شعبان [(١)].

وكان تقسيم الأسباب كالتالي:

أ- الأسباب الاقتصادية: الديون- البطالة- التضخم.

ب- الأسباب القانونية: تشجيع الحكومة لقطاع الإقراض العقاري - بيع القروض ورهنها.

ج - الأسباب المحاسبية: تعدد الجهات الرقابية - تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات المحاسبية- تأثير إدارة الشركة على جودة المعلومات المالية - مشكلات في قواعد ومعايير المحاسبة - فجوة التوقعات.

د - الأسباب الأخلاقية: ارتفاع حزم التعويضات التي تدفع لأعضاء مجالس الإدارات - عدم دقة المعلومات.

هـ- الأسباب السياسية: الإنفاق الأمريكي على الحروب الخارجية مثل: فيتنام- العراق - أفغانستان.

الاتجاه الرابع: تقسيم أسباب الأزمة المالية العالمية إلى حزم أربعة:

الأول: نهب أموال العالم وثرواته .. ويندرج تحت ذلك ما يلي:

١-إثارة الفزع والرعب، واختطاف العالم سياسياً واقتصادياً.

٢-المشتقات المالية، وحصانة ممارسة التدليس والغش.

٣-القروض الرديئة والمشتقات الائتمانية.

٤-التدليس في تسويق القروض.

٥-أسواق المال وفقدان الشفافية.

٦-غياب الضوابط وفقدان الرقابة.

٧-مسؤولية صناديق المخاطر الدولية.

٨-فساد سياسات التسويق المصرفي.

الثاني : الجريمة الاقتصادية المنظمة .. ويندرج تحتها:

١- إفلاس ليمان براذرز والتفجير المتعمد للزلزال.

٢- عدم معقولية الصمت المريب.

٣- ثروات كبار المديرين وتشكيل رأسمالية للتكنوقراط.

الثالث: مافيا الفساد الرسمية .. ويندرج تحتها:

١- حماية الدول الكبرى لجنات التلاعب المالي والضريبي.

٢- نصب وتزييف مؤسسات التقييم المالي الدولية.

٣- الاستثمارات اليومية وفداحة انحراف البنوك الأوروبية.

٤- فساد السياسات الضريبية المنحازة للأغنياء.

٥- صناديق التحوط وتفاقم الانحرافات المالية.

٦- البنوك الاستثمارية وفوضى المعاملات وغياب الرقابة.

٧- خلل النظام الرأسمالي العالمي.

٨- منظمة الشفافية الدولية.

---

(١) أبو شعبان، عماد، الأزمة المالية العالمية (٣ -٢٧).

الرابع : الدور السلبي للشركات متعددة الجنسيات في أزمات العالم [١].

وبعد هذا الاستعراض العلمي في بيان أهم الاتجاهات العلمية من أهل الاختصاص في الجانبين الشرعي والاقتصادي؛ لأسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، نتناول في هذه الوريقات التي نروم فيها الاختصار؛ أبرز هذه الأسباب، فنقول وبالله التوفيق:

أولاً: الربا

لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤، وهو ما شكّل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصرٌ خفيٌ محفزٌ على التضخم. وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية (العالمية).

فمنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبراً أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالإنهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى مايقارب ٢%.

وهذا مايتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي [٢].

<u>الربا ضار بالنظام العالمي وفيه استغلال على مستوى الاقتصاد الكلي:</u>

هنا ضرر عام يصيب الاقتصاد ككل، فاتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الربح المتوقعة أسلوب أكثر منطقية وواقعية لأن الربح أداة تخصيص رأس المال الحقيقي بينما الفائدة الربوية أداة مضللة وضارة بمصالح الناس . يبين ذلك:

- توليد ضخم مستمر بسبب زيادة (أي تضخيم) تكاليف الإنتاج، مم يُولّد تغّيراً في الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر في المدى الطويل.
- سوء تخصيص الموارد، لأنها لا تعير الناحية الاجتماعية أي اهتمام، فتحرم المجتمع من مشروعات ضرورية فتعيق حركة التنمية فيه، وتحصل المشروعات الكبيرة (بحجة ملاءتها) على قروض أكبر وبسعر فائدة أقل، بينما العكس تماماً

---

(١) مسعد، محي محمد، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية (١٢٧ – ١٩٧).

(٢) قنطقجي، سامر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية (٣٣).

يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي قد تكون أكثر فائدة وإنتاجية.

- إن قيام المشروع بالتمويل الذاتي لرأسماله والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحه غير الموزعة يفرز نظاماً مالياً قوياً، بينما تنشغل المشاريع التي تلجأ إلى التمويل بالإقتراض إلى تخطيط وجدولة السداد بالدرجة الأولى خوفاً من استحقاقه مما قد يعرض النظام لعدم الاستقرار .
- إن معدل الربح هو المحرك الأساسي للإنتاج والتنمية.
- يميل مستوى الفائدة في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر في المدى الطويل.
- يبدي الاقتصاد عموماً سلوكاً طائشاً يساير تذبذب أسعار الفائدة مما يُصعّب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل أو التخطيط بشكل جيد للأعمال، مما يُضر بمصالح الأمة في المدى الطويل ويُعجل من دورة الكساد وما يليها من بطالة وتضخم وما إلى ذلك. وتميل المصارف إلى خفض نشاطها بالقروض عند تباطؤ الأعمال التجارية لإهتمامها بنوعية القرض وشروط إعادة الدفع وإن أي تدهور عنيف في الاقتصاد سيؤدي إلى أعداد كبيرة من المستقرضين غير القادرين على خدمة قروضهم وينتج عن ذلك خسارة ائتمانية أساسية في القطاع المصرفي[١] .

وتتجلى أهم الأضرار الاقتصادية الناتجة عن فرض الفوائد الربوية:

١- إضافة الفوائد على تكلفة الأصول أو تكلفة البضاعة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يقود إلى التضخم، ولقد قيل: إن الفائدة هي وقود التضخم، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد معدل التضخم.

٢- نظام الفائدة يؤدي إلى تعسر الشركات أو توقفها أو تصفيتها، وذلك في حالة تعذر رجال الأعمال المقترضين عن سداد الفوائد والأقساط، وهذا هو الواقع الذي نعيشه الآن ... وهذا يقود لسلسلة من المضاعفات قد تنتهي إلى انهيار البنوك وإفلاس الشركات وخلل في النظام النقدي.

فالربا يقوم بفصل قيمة المال عن قيمته الحقيقية، وذلك بأن يجعل للوقت قيمة مالية، وتصبح المتاجرة ليست في الجهد مقابل المال، وإنما المال مقابل الوقت.

وبهذه الطريقة، يصبح الوقت من مصلحة صاحب المال، وضد مصلحة المستدين، وبدون أن يجتهد أو يعمل أو يتعرض لأي مخاطر، لأن الوقت لا يرجع بالعكس.

وفصل قيمة المال عن قيمته الحقيقية يجعل المال يرتفع وتتجمع قيمته مع الزمن بالتدريج إلى المرحلة التي يكتشف فيها الناس قيمته الفعلية، فينخفض مرة أخرى، وتحصل فيه الاضطرابات المالية التي لم تكن لتحصل لولا وجود الربا [٢] .

---

(١) قنطقجي، سامر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية (٣٤).

(٢) المنجد، محمد، الأزمة المالية (١٦ – ١٧).

٣- نظام الفائدة يؤدي إلى حدوث الخلل في الأسواق المالية (البورصات)، وما حدث في دول شرق آسيا ليس منا ببعيد حيث يتبين أن السبب الرئيسي في ذلك هو الاقتراض من البنوك بفائدة لتمويل المضاربات في البورصة بنظام الاختيارات والمستقبليات والمعاملات الوهمية.

٤- يؤدي نظام الفائدة إلى خلل في انسياب الأموال إذا كان سعر الفائدة أعلى من العائد المتوقع من استثمار المال، وهذا يحجب التمويل عن المشروعات الضرورية التي يقل عائدها المتوقع عن سعر الفائدة.

٥- يؤدي نظام الفائدة إلى الكساد والأزمات الاقتصادية حيث يتوقف رجال الأعمال عن السداد، وتتوقف البنوك عن التمويل، وهذا هو الواقع.

٦- يؤدي إلى تكدس المال بيد مجموعة محدودة من الأغنياء يتحرك المال بينهم ويأتي من الآخرين إليهم ولا يذهب منهم إلى الآخرين.

يقول الدكتور الألماني شاخت: إنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض سيصبح في يد عدد قليل جداً من المرابين، لأن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة (١) .

(١) المنجد، محمد، الأزمة المالية (١٧ – ١٨).

ثانياً : العولمة الاقتصادية :

سبق الحديث عن العولمة الاقتصادية بإسهاب؛ ونستعرضها هنا باقتضاب كسبب من أسباب الأزمة المالية العالمية .

تعني العولمة الاقتصادية نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعدية الجنسية والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنسجاماً بل تطابقاً بين جميع الأقطار ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها. ففي عالم معولم ستنعدم الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية وستتزايد الاندماجات والاستحوذات والتحالفات بين المشاريع المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لكل منها، ويعترف دعاة العولمة بأن عولمة الأعمال والتمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها.

والمراكز الرأسمالية القائدة لظاهرة العولمة تعمل على استثمار الجوانب الإيجابية للعولمة لصالحها بشكل تام وتعرقل ما تراه في غير مصلحتها كما في حالة انتقال الأيدي العاملة من بلدان أخرى واعتبارها أيدي

عاملة غير مرغوب بها ويفترض إقامة الحواجز القانونية ضد حركتها نحو الداخل [١].

وقد واجه تطبيق إستراتيجية العولمة التحديات التالية:

أ- **التحرير الواسع للأنشطة الاقتصادية والمالية :**
اعتمدت إستراتيجية العولمة التحرير الواسع للأنشطة التجارية (السلعية والخدمية) والمالية منها حرية حركة رؤوس الأموال والحماية الفكرية وغيرها، تم تطبيق هذا التحرير من خلال هيئات ومؤسسات عالمية فاعلة مسئولة عن تنظيم هذه الأنشطة، مثل (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين) ، منحت هذه الإستراتيجية قوى رأس المال حرية كبيرة في ممارسة أنشطتها الربوية دون قيود عدا تحقيق مصالحها المادية، استفادت قوى رأس المال من هذه الحرية في ممارسة نشاطها المنحرف دون رادع طالما هي غير مخترقة للقوانين الوضعية المعمول بها.

ب- **معوقات التطبيق العملي لأفكار العولمة:**
إن البناء الفكري للعولمة اصطدم بمعوقات كثيرة عند تطبيق أفكارها عملياً وذلك ناتج عن أسباب عديدة أهمها جهل مفكري العولمة بالخصائص الفكرية والعرفية لمجتمعات الدول التي جرى تطبيق العولمة فيها من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كما وهناك جهات عديدة تعادي أفكار العولمة على أسس أيدلوجية أو سياسية أو اقتصادية عملت على إفشال التجربة.

جـ - تكلفة تطبيق العولمة:
إن التطبيق العملي لإستراتيجية العولمة زادت من إلتزامات الولايات المتحدة الدولية باعتبارها الدولة الراعية لتطبيق أفكارها، وكلفت هذه الالتزامات بالولايات المتحدة تكاليف باهظة من خلال المنح والمساعدات الجسيمة المقدمة لبعض الدول لتشجيعه الانخراط في تشكيلة العولمة، أو دخولها مع دول وجهات اعتبرتهم أعضاء لدعائم العولمة في صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية مثل الحروب في العراق وأفغانستان، شكلت هذه السياسة أعباء مالية ثقيلة على كاهل ميزانية الدولة وأضرت على سمعتها الدولية وأضعفت من قدراتها الاقتصادية والمالية وتأثيرها على الأحداث العالمية كما كانت في السابق.

نستنتج من الأحداث والأزمات المالية التي عصفت بالمؤسسات المالية العالمية في الوقت الحاضر، إن وجود ضرورة حيوية لاعتماد مالي عالمي جديد، وإن أفكار العولمة تحتاج إلى مراجعة ومراقبة وإعادة دراسة وتغيير ولابد من البحث عن عولمة أكثر وضوحاً وأكثر عدالة وانضباطاً [٢].

ثالثاً : تسرب الضعف والفساد إلى الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية:
إن مطالعة الأسباب الأساسية للأزمات المالية تؤكد اشتراك معظم هذه الأزمات في تسرب الضعف والفساد إلى الأجهزة الإدارية الواقعة على رأس المؤسسات المالية للدول التي شهدت هذه الأزمات ، إما بسبب غياب الرقابة عنها كما هو الحال في

(١) شطناوي ، زكريا ، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية (١٩٩).

(٢) عبد الحميد ، عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (٣٠٣ - ٣٠٤) .

الأزمة الشرق آسيوية ، أو بسبب عدم تلقيها تأهيلاً كافياً ؛ كأثر مباشر للتخلي عن الكوادر المدربة وفقاً لسياسات محلية معينة ، كما هو الوضع في الأزمة المكسيكية.

ولم يغب هذا السبب عن تحريك الأزمة المالية العالمية في منتصف سبتمبر سنة ٢٠٠٨م ، بل أنه أتى على قمة الأسباب التي أدت إليها . حيث انتشر الفساد بين طائفة المسئولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية، والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في خارجها، وغابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم، مما جعلهم يتساهلون في منح قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة ، دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض.

ومن الغريب أن المسئولين الماليين في الولايات المتحدة الأمريكية أنفسهم فطنوا إلى توافر هذه الأسباب منذ سنة ٢٠٠٢ م وأكدوا على أهمية مواجهتها من خلال : الإشراف على إجراءات ضمان كفاية رأس المال في النظام الصرفي، وزيادة الشفافية في المحاسبة، والكشف عن الممارسات غير المشروعة في المجال المالي...." إلخ (١)

إلا أنهم لم يحركوا ساكناً بطريقة ملموسة تتناسب وخطورتها، سوى بعد اندلاع الأزمة المالية، إذ عندئذٍ فقط بدأت الولايات المتحدة – وشاركتها مختلف دول العالم – في وضع مسألة ضعف وفساد الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية على رأس القضايا التي فجرتها أثناء التدخل لإنقاذ أنظمتها المصرفية، وطالبت جميعها بفتح تحقيقات واسعة حول هذا الموضوع ، وتقييد صلاحيات هؤلاء المسئولين في المستقبل.

وفي هذا الإطار عقدت لجنة مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية جلسة استماع حول التنظيم الحكومي مع خمسة مديرين لصناديق تحوط ، قيل أنهم حصلوا على مليار دولار سنة ٢٠٠٧ ، ومن المعلوم أن اقتصاد الربح في صناعة صناديق التحوط هذه يعرف بأنه ٢% و٢٠% " أي أن هذه الصناعة تسمح للمديرين بالحصول على أجر سنوي نظير الإدارة قدره ٢% من الأصول الموجودة في صناديقهم، فضلاً عن ٢٠% من جميع الأرباح المتحققة من ممارسة أنشطة هذه الصناديق . وهذا يعني أن طائفة المديرين لهذه الصناديق تحقق أرباحاً هائلة، قيل أنها وصلت إلى ثلاثة مليارات من الدولارات بالنسبة لمدير واحد فقط يدعى "جون بولسون ".

كما أن وزير الخزانة الأمريكي " هنري بولسون " قام بتوجيه رسالة واضحة إلى أكثر من عشرين مديراً تنفيذياً لأقوى صناديق التحوط في الولايات المتحدة في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٨ م . وألزمهم بضرورة إحكام الرقابة على أعمال صناديق التحوط " المبهمة " وأكد على خطأ سياساته السابقة التي وضعها بشأن هذه الصناديق في سنة ٢٠٠٧ ، بعدم خضوعها للتنظيم الحكومي. مؤكداً أن الأزمة المالية ساعدت

---

(١) النجار ، إبراهيم ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي (٥٨) .

على تغيير عقيدته باتجاه ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [١].

وفضلاً عن هذا ، فقد مثل عدد كبير من المسئولين (١٧ مسئولاً بينهم رئيس مجلس الإدارة) في مصرف "ليمان براذرز" أمام القضاء الأمريكي ، بعد أن اعترف رئيس مجلس إدارة البنك " ريتشارد فولد" أمام لجنة برلمانية أن عمله على رأس هذا البنك حقق له أرباحاً بقيمة ٣٥٠ مليون دولار بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ م.

- وبالإضافة إلى ذلك فتحت الشرطة الفدرالية الأمريكية تحقيقاً موسعاً عقب اندلاع الأزمة المالية في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ م . شمل ٢٤ ملفاً في الأوساط المالية الأمريكية ، انطوت على عمليات تزوير واسعة في القروض العقارية، التي انطوت على مخاطر كبيرة .

- كما قدم المستثمر الأمريكي " برنارد مادوف " إلى المحاكمة في شهر ديسمبر سنة ٢٠٠٨م. بعدما ثبت في حقه استغلال صندوق الاستثمار الذي كان يديره، وخدمات الاستشارات المالية التي كانت تقدمها شركته في تدبير عمليات احتيال ، حققت له أرباحاً هائلة بلغت ٥٠ مليار دولار ، من خلال استخدام أموال المستثمرين الجدد لدفع أرباح المستثمرين القدامي ، مما أدى إلى انهيار الكثير من المؤسسات والشركات، وإفلاس العديد من الأفراد حول العالم . وعلى إثر ذلك ، قررت لجنة الأوراق المالية وأسعار الصرف في نيويورك، وهي أكبر جهات الرقابة المالية في الولايات المتحدة ، فتح تحقيق في أسباب عدم اكتشاف عمليات الاحتيال التي قام بها " برنارد مادوف " على الرغم من أن اللجنة تلقت تحذيرات حول وجود عمليات تلاعب في حسابات شركة مادوف منذ عشر سنوات، إلا أنها لم تقم باتخاذ ما يلزم من الإجراءات.

ولم تسلم الصين من مثل هذا الفساد، ففي واحدة من أحدث القضايا، حكم على مدير مالي في مدينة "نانشانج" بجنوب الصين بالإعدام مع إيقاف التنفيذ في شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٨ م، بعد أن أدين بالحصول على رشاوى في مقابل تقديم التسهيلات [٢].

وعن غياب الضوابط وفقدان الرقابة :

فقد كان البروفيسور دانيل ماك فادن الأستاذ بجامعة كاليفورنيا الأمريكية والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠٠ ، صريحاً وواضحاً في إدانة المؤسسات المالية والمصارف بالمسئولية عن جانب رئيسي من الأزمة بسبب تراخيها في القيام بالمتابعة اللازمة لمتابعة السلامة والصحة المالية للعملاء والمتعاملين على مستوياتهم، وإن ذلك يتعارض مع ألف باء " كفاءة السوق " التي تعد ركيزة رئيسية من ركائز النظرية الاقتصادية الرأسمالية، وكشف عن أن واقع المعاملات البنكية يشير إلى أن البنوك تمارس أعمالها باعتبارها وسيطاً فقط لا غير وتختار الخبرات العالمية السيئة والسلبية التي ترتب على هذه المفاهيم القاصرة ، وأن قصر اهتمام البنوك على دول الوكيل والوسيط في العمليات المالية كان السبب الرئيسي للأزمة المالية العاصفة في البرازيل منذ

(١) النجار ، إبراهيم ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي (٥٩ – ٦٠)

(٢) النجار ، إبراهيم ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي (٦١).

سنوات ، وهو ما يحتم ضرورة الاهتمام الشديد من جانب المؤسسات المالية بديناميكية السوق وآلياتها ورصيدها بشكل دقيق وشفاف ومستمر ، حتى يمكن تحديد قواعد م ستقرة وفعالة لتنظيم المسئولية المتابدلة المشتركة بين البنوك والعملاء في نطاق معاملات وعمليات الائتمان المالي والمصرفي ، وكانت النتيجة الحتمية التي خلص إليها في تحليله ترتبط بالتأكيد إلى حاجة دول العالم لفرض أدوات وسياسات مالية تضمن القدر الأكبر من الشفافية الدائمة لمعاملات أسواق المال والمؤسسات المالية والبنوك والرقابة عليها والمتابعة المستمرة والمتصلة على مؤشراتها ، حتى لا تترك المشكلات تتفاقم وتتصاعد وتصل لمرحلة الأزمة الخانقة والطاحنة، وهو ما يحتم ترتيبات ملائمة لضبط أسواق المال العالمية والسيطرة على عملياتها ومعاملاتها [١].

وحدد البروفيسور محمد يونس [رئيس جرامين بنك البنجلاديش والحائز على جائزة نوبل للسلام] الدور الاجتماعي والإنساني الناجح للبنك في مواجهة الفقر ومساندة تنمية الفقراء، وأوضح المسئولية الرئيسية لإنهيار وإفلاس المؤسسات المالية والبنوك ترجع لأخطاء فعلية داخل النظام البنكي العالمي، وهي أخطاء تتجاهل عناصر الضبط والأمان الضرورية لمتابعة وتدقيق التدفقات المالية الضخمة التي تتم لحظياً بين البنوك والمؤسسات المالية داخل نطاق الدولة وعلى امتداد خريطة العالم ، وهي معاملات ضخمة وسريعة لا يمكن أن يتحمل مسئولية خلطها والسيطرة عليها أساساً المراقب والمراجع العام التابع لسلطة الدولة سواء كانت بنوكاً مركزية أو غيرها من جهات المراقبة والمتابعة، وأكد أن هناك أخطاء معروفة يتم التغاضي عنها ولخفاؤها بعيداً عن الدراسة والبحث في النظام المالي والبنكي العالمي وأن مرحلة جديدة عالمياً يجب أن تضع في مقدمة أولوياتها التدقيق في " الفقاعات المفاجئة " بشكل حازم ومواجهتها وتصويبها ، كما يجب تبني مفاهيم عمل وتنظيم وإدارة حديثة تؤكد أنه على مستوى الاقتصاد الجزئي ومعاملات النظام المالي والبنكي فإن هدف صناعة المال وتحقيق المزيد من الأرباح، يجب ألا يتجاهل أو يهمل أن هدفاً رئيسياً لصناعة المال يرتبط بمساعدة الناس للحفاظ على ما يحصلون عليه من أموال لتحقيق مصالحهم وامتلاك القدرة على سداد التزاماتهم من أقساط وفوائد بشكل منتظم [٢].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الضعف في الرقابة والإشراف قد اتسم بالملامح التالية:

أ- : شملت الرقابة الفعلية والدقيقة المصارف التجارية حيث تتعامل باستلام الودائع وإعطاء القروض في الوقت الذي كانت الرقابة شبه غائبة عن المؤسسات المالية الوسيطة مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية فضلاً عن ضعف الرقابة على المنتجات المالية الجديدة المعقدة والمركبة مثل المشتقات المالية . هذا وقد كان هناك انعدام في الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية والتي تشجع المستثمرين على الإقبال على شراء تلك الأوراق المالية. كما أن

---

(١) مسعد ، محي محمد ، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية (١٤٣) .

(٢) مسعد ، محي محمد ، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية (١٤٤) .

المصارف في سعيها وراء أقصى ربح أفرطت في تقديم كم هائل من القروض للأفراد ولاسيما في مجال الرهن العقاري دون التأكد من سلامة الإقراض والجدارة الائتمانية السليمة دون اعتبار لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال. هذا وقد أدى تخلف العديد من المقترضين عن السداد جنباً إلى جنب إلى انخفاض أسعار العقارات إلى وقوع الكثير من المصارف في حالات التعثر المالي.

ب: إن جزءاً كبيراً من النشاطات المصرفية كان يتم خارج الميزانية بهدف التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية من خلال التخلص من القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها علاوة على الحد من أعباء رأس المال مقابل بعض المخاطر في استثمار المنتجات المركبة بصورة مباشرة دون بناء ما يكفي من الاحتياطيات لرأس المال . وقد أدى ذلك إلى صعوبة معرفة حجم الالتزامات الفعلية للمصارف وعدم تمكن المصارف المركزية من الوقوف على حقيقة تلك الالتزامات ومدى المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف ومعرفة حقيقة مراكزها المالية.

جـ: انتشار استخدام أدوات مالية مركبة (STRUCTURED PRODUCTS) والتي تعتمد اعتماداً رئيساً على المتاجرة في المخاطر حيث تعمل هذه الأدوات على إعادة بيع القروض بكافة أنواعها ومنها بالطبع العقارية ذات المخاطر العالية في شكل أوراق مالية (Securitization) ومن ثم يتم تداولها من قبل مؤسسات مالية أخرى كما سبقت الإشارة إليها.

جدير بالذكر إلى أن الإدارات العليا في العديد من المصارف أظهرت تهورها وعدم انضباطها وجشعها وبعدها عن أساسيات العمل المصرفي السليم وذلك من أجل الحصول على مزايا مالية كبيرة على شكل مرتبات ومكافآت مالية مجزية وممارسة حق الخيار في أسهم المصارف. وهذا بالطبع كان يدفعها إلى عدم التقيد بأصول الإقراض السلمي وتجنب المخاطر وعدم إدراتها إدارة مصرفية حصيفة [١] .

رابعاً : فقاعة بيع الديون : عمليات بيع الديون بالديون أي (Securitization of Debt) أو ما يسمى في فقه المعاملات الإسلامية (بتوريق الديون) هي السبب الأساسي في انتقال الأزمة إلى مصارف أخرى حول العالم ؛ فالسؤال الذي يطرح هنا: كيف يمكن لمصرف في ألمانية (كمصرف IKB الذي قامت مصارف ألمانية أخرى بدعمه مالياً لتجنب سقوطه كلياً) أو بريطانية (كمصرف Northern Rock وهو أعرق مصرف في المملكة المتحدة مختص بالإقراض العقاري) من الوصول إلى حافة الإفلاس بسبب أزمة القروض العقارية في أمريكا؟

الإجابة هي عمليات بيع الدين بالدين (Securitization of Debt) والتي يمكن النظر إليها على أنها عملية تحويل الدين إلى سيولة (أي تسييل الدين) من خلال تحويله إلى سندات متداولة تباع وتشترى تسمى في مصطلحات الأسواق المالية (Collateralized Mortgage Obligations)، أو الـ (CMOs) اختصاراً، أي سندات القروض العقارية المضمونة بأصول . وتسمى هذه العملية بلغة المعاملات الإسلامية بالتوريق (أو التصكيك وهي تحويل الديون إلى سندات قابلة للتداول) . مبدأ هذه العملية يقضي بأن يجزأ دين ما (يولد دخلاً) ومن

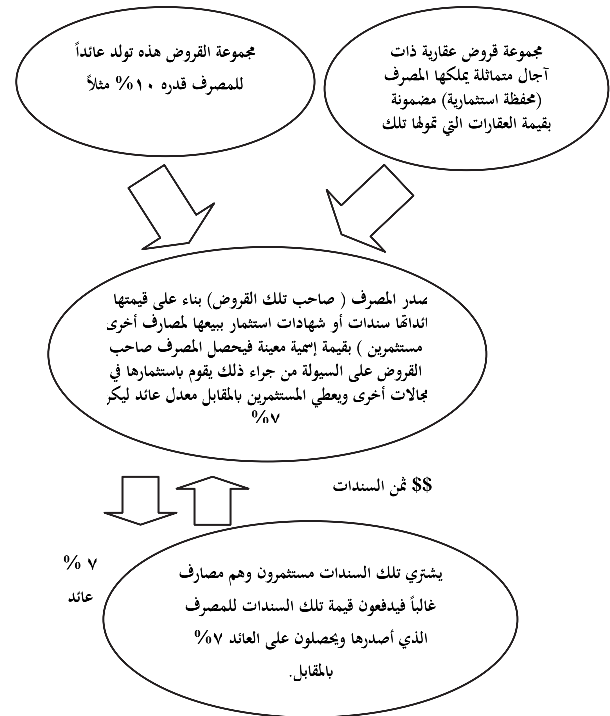
---

(١) بسيسو ، عدنان ، الأزمة الاقتصادية العالمية (١١١) .

ثم يحول إلى سندات قابلة للتداول من قبل مستثمرين حول العالم [١].

لقد انتشرت عمليات تسييل الديون هذه كالنار في الهشيم خلال الربع الأخير من القرن الماضي إذن كيف تقوم المصارف بذلك عملياً ؟ الرسم البياني أدناه يبين بصورة مبسطة مراحل عملية تحويل محفظة القروض العقارية لدى مصرف ما إلى سيولة نقدية يمكن للمصرف الاستفادة منها في مجالات أخرى، لكن عملية توريق أو تسييل الدين تنشر – بدلاً من أن توزع – الأخطار المتعلقة بالدين الأصلي على مجموعة من المستثمرين في مقابل عائد معين بدلاً من أن يتحملها المصرف بمفرده إذن دعونا نشاهد كيف يحصل ذلك:

عملية توريق (تصكيك أو تسييل) الديون



فمحصلة هذه العملية بالنسبة إلى المصرف المتعامل بالتوريق أو تسييل محفظته الاستثمارية من القروض العقارية (أي عملياً بيع ما له من ديون على المقترضين) هي ما يلي :

١- إحتفاظ المصرف الذي أصدر السندات بـ٣%، وهي جزء من العائد على محفظته من القروض العقارية.

٢- حصول المصرف على سيولة من خلال بيعه للسندات لمصارف أخرى ، حيث يمكن له أن يقرض تلك السيولة في مرة أخرى ، مما يزيد في حجم الكتلة النقدية الموجودة في الاقتصاد دون أن يكون لها أساس من التداول بالسلع أو الخدمات ، لأن يفصل بين التمويل ونتيجة النشاط الاقتصادي ، ففيه يلد المالُ المالَ.

٣- نشر المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض العقارية للمصرف ، حيث بات المستثمرون من مصارف أخرى يتحملون – بشرائهم السندات المصدرة على أساس القروض – جزءاً من المخاطر في مقابل العائد الذي يحصلون عليه من المصرف . بالطبع ، كلما ارتفع مستوى الأخطار المرتبطة بالقروض العقارية ، ارتفع العائد الذي يطلبه المستثمرون [٢].

خامساً : فقاعة المقامرة : المقامرة جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين ، وفي حالة

---

(١) القصار ، محمد ، الأزمة المالية العالمية (٢١ – ٢٣).

(٢) القصار ، محمد ، الأزمة المالية العالمية (٢٤ -٢٧).

فشل المقترض ممثلاً في مشتري العقار في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم مؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد ، وتحصل شركة التأمين على مستحقاتها .

وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم. وكان من نتيجة ذلك أن تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري في الولايات المتحدة – وهما فاني ماي وفريدي ماك – خسائر بالغة حتى أوشكا على الإفلاس ولم ينقذهما إلا تأميم الحكومة الأمريكية لهما .

كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المقامرات باسم المضاربات من خلال البيع على المكشوف والمشتقات المالية على الأوراق المالية سواء أكانت تلك الأوراق خاصة بالديون العقارية أم غيرها .

والبيع على المكشوف يتم فيه بيع أوراق مالية لا يملكها البائع عند إتمام عملية البيع ، ويتم التسليم الفعلي بواسطة أوراق مقترضة من سمسارة ، ثم تشتري هذه الأوراق فيما بعد عندما تنخفض قيمتها السوقية عن القيمة التي سبق أن بيعت بها ، وهذا النوع من المعاملات مرهون بتوقع البائع وغالباً ما يكون مضارباً انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية محل الصفقة ، وإذا حدث العكس واتجهت الأسعار للارتفاع واقترب موعد التسليم فإن ذلك من شأنه أن يعرض المستثمر لخسائر فادحة لا يقوى عليها المستثمر العادي [١].

سادساً : المشتقات المالية :إن شياطين التمويل المعاصر ومن أجل الجشع نحو مزيد من الأرباح والفوائد ابتكروا ما يسمى بالمشتقات المالية وهي حسب تعريف صندوق النقد الدولي " عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً (أي دفع المدفوعات على أساس الأسعار أو الفوائد فإن انتقال ملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري ".

وفي تعريف آخر " المشتقات عبارة عن عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية ، سلع). نشأت عن تلك العقود الفرعية أدوات مالية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية " .

وفي تعريف ثالث : " أن المشتقات ليست أصول مالية وليست أصولاً عينية وإنما هي عقود كسائر أنواع العقود يترتب عليها حقاً لطرف والتزاماً على الطرف الآخر ".

وتوضيح ذلك بمثال مبسط لنوع من أنواع المشتقات أنه يوجد شخص يريد أن يشتري أسهماً أو سندات بسعر اليوم على أن يتسلمها في المستقبل ودون أن يدفع الثمن حالاً ، ويخشى إن انخفضت أسعارها بعد

---

(١) دوابة ، أشرف ، الأزمة المالية العالمية (٣٦ – ٣٨).

تسلمها أن يخسر فيها عند بيعها فيتفق مع البائع على أن يعطيه حق الخيار في الرجوع عن الصفقة بمقابل لهذا الحق في الاختيار وليكن ٥ جنيهات مقابل كل سهم أو سند، و دون إلزام لمشتري حق الخيار في شراء الأسهم ويتم إصدار ورقة مالية بقيمة حق الاختيار هذا تتداول في السوق بأسعار متغيرة أي يبيع حق الشراء أو عدمه لشخص آخر فإن انخفضت أسعار الأسهم أكثر من خمسة جنيهات يكتفي بخسارتها ويتم تصفية العملية ،وإن ارتفعت أسعار الأسهم أكثر من خمسة جنيهات لا يشتري ولكن يأخذ الفرق من البائع ، أي أن المعاملة تدور حول حق الخيار فكأنها مراهنة على الأسعار في المستقبل .

وهذا يتم بالنسبة للأسهم والسندات والسلع والنقود وأسعار صرفها وأسعار الفوائد بل وصل الأمر إلى إصدار أوراق مالية بمؤشرات البورصات ، أي المراهنة على انخفاض أو ارتفاع المؤشر يوماً بعد يوم [(١)].

وتتعدد أدوات المشتقات المالية من أهمها ما يلي :

١- **العقود المستقبلية** : وهي إبرام عقد بين بائع ومشتري على شراء سلعة أو أوراق مالية أو نقود بسعر معين على أن لا يتم تسليم الثمن أو المبيع عند التعاقد وإنما يدفع كل من المشتري والبائع مبلغاً لهيئة السوق يمثل نسبة من الثمن في حدود التغيرات التي يتوقع أن تحدث في الأسعار بصفة هامش جدية وحتى تدفع منه الهيئة مستحقات أي طرف عند التصفية والغرض من إبرام هذه العقود ليس تسلم المعقود عليه أو الثمن بل المضاربة على فروق الأسعار ، فالبائع يضارب على هبوط السعر في المستقبل وبالتالي يكسب الفرق ، والمشتري يضارب على صعود السعر في المستقبل ليكسب الفرق ، ولذلك فإنه لايتم تسليم أو تسلم للصفقة ، فإذا انخفض السعر في المستقبل عن سعر التعاقد دفع المشتري الفرق للبائع والعكس صحيح ، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد ولكن تصدر أدوات مالية بهذه العقود ويتم تداولها أي بيعها للغير ، فهو في حقيقة الأمر لا يبيع السهو أو السند أو السلعة وإنما يبيع توقع ارتفاع أو انخفاض الأسعار لها .

وما حدث في الأزمة أن تتم عقود مستقبليات على سندات التمويل العقاري وعلى أسهم البنوك المقرضة وشركات التمويل العقاري والشركات العقارية على أمل ارتفاع أسعارها وحينما بدأت الأزمة وتم فقد الثقة في السوق المالية سارع الجميع إلى تصفية مراكزهم المالية فانهارت هذه الأدوات المستعملة.

٢- **الخيارات أو الاختيارات** : وهي عبارة عن عقود يسمح بموجبها بائع الخيار (مصدره) الحق لمشتري الخيار (المكتب بالخيار) ببيع أو شراء عملة أو سلعة دولية أو ورقة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي مقابل تعهد مشتري الخيار بدفع مبلغ لاكتسابه حق الخيار.

---

(١) عمر ، محمد عبد الحليم ، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية (٨).

وبالتالي فإن من اشترى أداة مالية تعطيه حق الخيار في الشراء أو البيع تخلص منها بسرعة في بداية الأزمة وبالتالي تقلص التعامل بهذه الأداة وفقدت السوق المالية عدة نقاط من مؤشراتها.

وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ، ونظراً لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتكالب الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق ، ومن عجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها [١].

سابعاً: أساليب المضاربة قصيرة الأجل: من الأساليب التي أشعلت نيران الأزمة المضاربات التي تقوم على توقعات المضاربين بتغير الأسعار في الفترات القصيرة لكسب فروق الأسعار، وزيادة حجم التعامل بإتاحة التعامل لمن لا يملك مالاً أو أوراق مالية الذي عبر عنها الاقتصادي الفرنسي البارز «موريس آلية» بقوله «من الممكن أن تشتري بدون أن تدفع وأن تبيع بدون أن تجوز»، ويتم ذلك من خلال عدة آليات منها ما يلي:

أ – **البيع على المكشوف:** وهو حسب ماعرفته الموسوعة الأمريكية بيع شخص ما لا يملكه حيث يتوقع شخص انخفاض سعر ورقة مالية (سهم أو سند) في المستقبل القريب فيضارب «يقامر» على الهبوط ويقترض عدد من هذه الأسهم أو السندات لبيعها حالاً لحسابه بالسعر المرتفع ويظل المبلغ لدى السمسار يستثمره دون أن يدفع عنه فوائد وبعد مدة قصيرة إن صدق توقع المضارب وارتفع السعر يأمر السمسار بشراء بدل منها ويسلمها للمقرض ويكسب الفرق بعد دفع عمولة السمسار، وإن لم يصدق توقعه وانخفضت الأسعار يكون ملزماً بدفع مبلغ لتكملة ثمن شرائها لردها إلى صاحبها الأصلي.

ب – **الشراء بالهامش:** وصورته أن يرغب شخص في شراء عدد من الأسهم أو السندات بمبلغ لديه فيتيح له السمسار أن يشتري بمبلغ أكبر يعادل ٨٠% أو أكثر من ما معه عن طريق إقراضه الباقي بضمان الأوراق المالية المشتراه مقابل فائدة ، ويقصد المضارب من وراء ذلك توقع أسعار الأسهم أو السندات فيبيعها ويسدد من الثمن القرض ويكسب الباقي، وإذا لم يصدق توقعه وانخفضت الأسعار يخسر الفرق ويدفعه المقدم (الهامش) الذي دفعه.

كما أن المضاربات على صعود وهبوط الأسعار تتم بواسطة المضاربين الذي لا تتوفر لديهم القدرة على دراسة أحوال السوق وهذا نوع من الغرر الذي نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عليه، والغرر هو الجهالة والمخاطرة بمعنى دخول الإنسان في معاملة

---

(١) عمر، محمد عبد الحليم ، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية (٩) .

بناء على توقع مكسب في المستقبل وهو لا يدري أيحصل مقصوده أم لا.

وصلة هذه الممارسات بالأزمة يظهر في أن المسئولين في أمريكا وأوربا أصدروا قرارات بوقف المضاربات قصيرة الأجل لمدة ١٢ يوماً في أمريكا ولمدة أربعة شهور في انجلترا وعلى الأخص أسلوب البيع على المكشوف مما يؤكد أن لهذه الأساليب دور في حدوث الأزمة [١].

ثامناً: أزمة الرهن العقاري والقروض العقارية الرديئة: توالت الأزمات بدءاً من أزمة انهيار الرهن العقاري "أحد أهم أعمدة الاقتصاد الأمريكي" التي نتجت عن عجز عدد كبير من ملاك العقارات عن سداد قروضهم العقارية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة المبالغ فيها.. وتبعها هجمة من شركات الرهن العقاري التي أغراها تراكم ديون المقترضين فقامت بشرائها مع زيادة الفائدة وتقديم تسهيلات في الدفع، قبل أن تقوم بتجزئة تلك القروض إلى أجزاء صغيرة وطرحها في صورة أوراق مالية "أسهم وسندات".

تلك الأسهم تم بيعها إلى عدد كبير من المؤسسات المالية، لترتد في وجوههم كدانة مدفع فاسد مع تكرار عجز المواطنين عن تغطية ديونهم العقارية أو بيع منازلهم لتغطيتها وانهيار أسعارها، لتبدأ الأزمة مع فقد الأوراق المالية لقيمتها، وخسارة البنوك التي وضعت جزءاً كبيراً من رأسمالها في هذه الأسهم والسندات، وهكذا كصفوف الدومينوز يتداعى النظام الاقتصادي الأمريكي بمظاهر من عينة إفلاس كبريات البنوك والشركات مثل "ليمان براذرز" رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة، ومصرف "أنتجرتي" وبيع بنك ميريل لينش تحت وطأة الأزمة وبحث بنك عملاق مثل مورجان ستانلي عن شريك يستند إليه للخروج من تلك الأزمة بأقل الخسائر الممكنة [٢].

وقد شهدت الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات ١٠٠% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد.

وحتى نتبين مدى ضخامة الإقراض العقاري في الولايات المتحدة يكفي أن نذكر ان هذه القروض كانت عام ١٩٧٤ حوالي ٦٨٠ مليار دولار ارتفعت عام ٢٠٠٨ إلى ما يزيد عن ١٤ تريليون دولار.

وفي عام ٢٠٠٧ تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري [٣].

(١) عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية (١١).

(٢) الزوام، حسن، الأزمة الاقتصادية الأمريكية (١ - ٢).

(٣) لطفي، علي، الأزمة المالية العالمية (٤).

تاسعاً: خلل النظام الرأسمالي العالمي.

إن النظام الرأسمالي بطبيعته غير مستقر، ومن ثم وجب التعامل معه على هذا الأساس، ومن الذين اشتهروا بهذا التفسير فيما يخص الأزمات المالية الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان منسكي (Hyman Minsky) (١٩١٩- ١٩٩٦م)، الذي كرس جل أعماله لدراسة وفهم الأزمات المالية، وقد امتد ذلك العمل قرابة الأربعين عاماً بظهور أول إصدار له في عام ١٩٥٧م وحمل عنوان "البنوك المركزية وتغيرات سوق المال (Central Banking and Money Market changes)، وانتهاء بأطروحته علم ١٩٩٤م بعنوان "التقلبات التجارية في الاقتصادات الرأسمالية (Business Cycles in Capitalist Economies)، ومروراً بفرضيته الشهيرة حول عدم الاستقرار المالي (Financial Instability Hypothesis) عام ١٩٩٣م، ثم الكتاب الذي نشره عام ١٩٨٦م بعنوان "إحداث استقرار في اقتصاد غير مستقر (Stabilizing an Unstable Economy). ومنهم كذلك الاقتصادي الأمريكي ليستر ثورو (Lester Thurow) في مؤلفه الذي ظهر عام ١٩٩٦م بعنوان "مسقبل الرأسمالية"، والذي شبه فيه وضع التقلبات التجارية (Business Cycles2) بالنسبة للنظام الرأسمالي بوضع الزلازل بالنسبة للأرض. وفي عام ٢٠٠٤م أكد على نفس القناعة فيما يخص الأزمات المالية، ففي زيارة له للصين للمشاركة في "مؤتمر الصين عن التمويل لعام ٢٠٠٤م" أحاط به كوكبة من المسؤولين الصينيين وأخبروه عن الجهود الكبيرة التي قطعوها للحيلولة دون وقوع الأزمات المالية، فكان رده عليهم : "إن مسألة وقوع الأزمات المالية أمر لا مفر منه كما هو الحال فيما يخص وقوع الزلازل في مدينة سان فرانسيسكو، يمكن أن تقع غداً، أو بعد مائة عام، الأمر المؤكد هو أنها ستقع" [(١)].

فالخلل في المنهجية التي يتبناها النظام الاقتصاد الرأسمالي في تسيير الحياة الاقتصادية، والتي تعتمد على الحرية المطلقة بدون ضوابط للأفراد والمؤسسات لتحقيق المصلحة العامة، وعدم السماح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية عند حدوث الخلل، ولا زال هذا الموضوع مثار خلاف بين المدارس الفكرية في النظام الرأسمالي، وهذا واضح من خلال ما أصدره الكونغرس سنة ١٩٩٩م، بمنع أي قيود على النظام المالي والأسواق المالية [(٢)].

عاشراً :الطمع والجشع واستغلال حاجات الناس.

فقد توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها، ويقال : إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد.

والسبب في زيادة الإقراض هو الجشع؛ لأن ذلك يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة

(١) بلوافي، أحمد، أزمة عقار .. أم أزمة نظام؟ (٢٥٣).
(٢) الرفاتي، علاء الدين، الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي (٣).

في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، كيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة.

وقد استفزت الأزمة ردود فعل شعبية غاضبة لدرجة أن قادة كنائس إنجلترا وصفوا بعض المضاربين في أسواق المال بأنهم قطاع طرق ولصوص.

وتشير عناوين صحف أمريكية إلى حجم الرفض الاجتماعي لطبقة رجال الأعمال.فمثلاً قالت مجلة التايم: إن الأزمة الراهنة هي ثمن الطمع. وقال صحيفة شيكاغو تريبيون: (لوموا الطمع).

وفي دراسة في موقع إلكتروني: أن سبب المشكلة كلها راجع إلى الجشع والطمع عند الناس، وخاصة الذين يتاجرون في الأسواق المالية مثل البورصات والقروض.

ويذكر المقال الكثير من الحالات التي ثبت فيها الطمع بشكل واضح، وكثير منها آلت إلى محاكمة القائمين على الشركات الطامعة، مثل إنرون والمتعاملين في سوق وول ستريت[١].

وفي محاضرة للدكتور مهاتير محمد بجامعة عدن حول الأزمة المالية الدولية أشار إلى السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية فقال:

«إن المبدأ الأساسي هو الطمع؛ الطمع الذي يدفع الإنسان ليكسب أرباحاً بدون أخلاق وأي اعتبار للقواعد الأخلاقية.لا يوجد أي شك في أن الكثير من الناس قد صنعوا ثروات طائلة ولكن النظام لا يستطيع أن يصد كل هذه الإساءات على مدى العمر، فعندما يحصل فإن هذا النظام ينهار.

الدروس المستفادة هي أنه في التجارة لا بد أن يكون هناك أخلاق وممارسات أخلاقية في الوقت الذي الأرباح مهمة لا بد أن يكون هناك ممارسات تحد من هذا الطمع، نحن نتحدث عن الأعمال كشركات مواطنة ونتحدث عن القواعد والأنظمة التي ستبقي هذا النظام صحياً ويؤدي وظيفته بشكل كامل.

هناك المصارف الإسلامية لو تم إقراضها هذا المبلغ فإنه يمكن أن يتوقع ربحاً وقد لا يكون هذا الربح ثابتاً مبنياً على أداء الأعمال التجارية ذاتها عندما تأخذ البنوك الإسلامية حصة في هذه الأعمال فإنها تشرف على الأعمال ولا يتم الإساءة أو سوء الاستخدام، وبالتالي لا يكون هناك إقراض فإن المتهورين سوف يشغلون هذه الثغرات مما يؤدي إلى خسارة هذه المصارف.

إن توقع الأرباح من القروض الكبيرة وهو الذي يؤدي إلى الإقراض غير الرشيد وهذه ممارسة يمنعها الإسلام.

هذا هو السلوك الذي عادة ما يعانيه الفقراء بسبب رغبة الطامعين في تحقيق أرباح طائلة هذا ما يحصل لتجار العملة النقدية الذي يصنعون أكثر من مليار دولار في السنة من الفقراء حول العالم، بالرغم من أنهم يتبرعون للأعمال الخيرية لكن أرباحهم الهائلة التي ينظر إليها بأنها أعمال خير فإنهم سرقوا هذه الأموال من الفقراء.

---

(١) المنجد، محمد، الأزمة المالية (٢٧ ـ ٢٩).

المسلمون يجب أن يأخذوا الأرباح العادلة والمنصفة من أعمالهم التجارية، يجب ألا تدفعهم الاستثمارات في المنتجات المالية من المصارف الصادرة عن المصارف الأميريكة والأوروبية، وإذا عرفوا هذا فإنهم سوف يكونون مستقلين.

ولن يتأثروا من الكوارث التي يسببها هؤلاء البنوك ، فالمسلمون يجب ألا يديروا صناديق أو مغامرات مالية ، عندما نقوم بالأعمال التجارية نحن المسلمين ونريد أن نكون قدوة يجب ألا نكون طامعين ، أن يكون لدينا نظام وقواعد وأنظمة خاصة بنا ... قبل فترة طويلة أنا قدمت مشورة لأصدقاء ألا يقبلوا الدولار مقابل المنتجات التي يبيعونها لأنهم لو حصلوا على الدولار فيفترض أن يغيروه إلى اليورو أو الين الياباني وذلك لأنه لمدة سنوات قادمة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز مالي كبير وهي مفلسة فإن الدولار الأميركي لا يوجد له أي ضمانات ولا يساوي شيئاً ، والآن نرى أن العملة الأميركية والدولار غير مستقرة ، السبب الوحيد لأنه مازال يحمل قيمة هو أن هناك طلب على هذه العملة لتمويل التجارة العالمية وعلى المعاملات التجارية ومع ذلك فإن الدولار الأميركي غير ذي جدوى ، غير ذي قيمة ، والولايات المتحدة ستضطر للعيش ضمن إمكانياتها وأن تترك المغامرات الدولية والحروب فالعالم سيكون أكثر سلاماً وأماناً .

إذاً ما هي الدروس التي سنتعلمها من هذه الأزمة ؟ أنا أعتقد أنه يجب علينا جميعاً أن ندرك أن الطمع سيئ وأنه سيؤدي إلى انهيارنا في الأعمال التجارية، يجب ألا نسمح لأنفسنا أن نكون طامعين ونجني أرباحاً طائلة، ويجب ألا نسرق من الفقراء لكي نصبح أغنياء حتى ولو أننا نرغب بعمل أعمال خيرية من هذه الفلوس [١].

الحادي عشر: التزايد الكبير في الإنفاق الحربي الأمريكي.

نقل عن البروفسور William Nordgaus قوله :" إن الحرب على العراق يمكن أن تكلف الولايات المتحدة مئات الدولارات ، وستقود إلى الفوضى و الدمار في ظروف التراجع في معدلات النمو الإقتصادي القائم، وتدفع العالم نحو الركود، نظراً لآثار الحرب المعاكسة على أسعار النفط، و التخضم ومعدلات الفائدة "[٢]

وصرح الاقتصادي جوزيف ستيجلتز الحائز على جائزة نوبل للسلام بأن حرب العراق كلفت الولايات المتحدة ٦٠ مرة أكثر من تقديرات إدارة بوش، وشكلت السبب المركزي للأسزمة المصرفية التي تهدد الاقتصاد العالمي " [٣]

<u>المطلب الثاني : نتائج الأزمة المالية العالمية</u>

يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف

(١) محمد ، مهاتير ، الأزمة المالية الدولية والدول الإسلامية ... أسبابها والدروس المستفادة (٣- ٤).
(٢) عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية (٣١٢) على ، عصام ، الأزمة المالية .. رؤية مغايرة (٣) ضمن موقع رسالة الإسلام
(٣) عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية (٣١٢) على ، عصام ، الأزمة المالية .. رؤية مغايرة (٣) ضمن موقع رسالة الإسلام

بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياساتها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية.

- العامل الأول والأساس: هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية . (فالولايات المتحدة أكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية ١٩١٩ مليار دولار أي ١٥,٥% من الواردات العالمية) إحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٦ الصادرة عن منظمة التجارة العالمية.

- أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية في عدة أسواق مالية في آن واحد فإذا تعرضت أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة. وفى حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة فى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادى خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.فى بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر بسبب هذه العمليات التى قام بها مستثمرون فى هذين البلدين نتيجة خسارتهم فى وول ستريت.

- وفيما يتعلق بالعامل الثالث فيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام ١٩٨٧ ومطلع عام ٢٠٠٨ م في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية .

وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوربية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة .

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها . وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوربا وبلدان جنوب شرق آسيا [(١)].

المطلب الأول : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي

لقد أصبحت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو ١٩١٩ مليار دولار أي ما نسبته ١٥,٥% من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بوادر الكساد الاقتصادي في أمريكيا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى . ناهيك عن أن رؤوس الأموال تتركز معظم استثماراتهم في الأسواق المالية العالمية وعن السبب الناتج عن

---

(١) موقع المجد ، الأزمة المالية العالمية (٣- ٤) .

تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى . ومن المتوقع أن ينتج عن هذه الأزمة المشكلات العالمية التالية :

١- حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم .

٢- تباطؤ معدلات النمو مما يؤدي إلى تدني الطلب على النفط مما يؤدي انخفاض سعره .

٣- انخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار.

٤- الركود الاقتصادي إضافة إلى التركيز نحو إنقاذ الصناعية المالية في العالم مما يؤدي إلى خفض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية .

٥- إرتفاع معدلات البطالة ، وانتقال الانهيار نحو أنشطة غير عقارية (١).

٦- تذبذب أسعار الذهب والعملات: فقد لوحظ على أسعار الذهب تغيرها صعوداً وهبوطاً أثناء الأزمة بشكل حاد فقد نجد خلال أيام انخفاضاً في أسعار الذهب يمثل إنخفاضاً كبيراً، ومن ناحية أخرى قد يحدث ارتفاعاً حاداً بعد أياماً أخرى وهكذا.

وفي المقابل شهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم استقرار في أسعار الصرف أي العلاقة بين تلك العملات وبعضها البعض .

(١) الحلاق ، سعيد ، الأزمة المالية العالمية (٨) . القصار ، محمد ، الأزمة المالية العالمية (٣٥). القحطاني ، عبد الهادي ، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الأمن القومي الاقتصادي العربي (٤٣). دوابه ، أشرف ، الأزمة المالية العالمية (٥٣) وما بعدها . المنجد ، محمد ، الأزمة المالية (١٠ – ١٣) .

وقد انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية ، مما أثر على باقي العملات الأخرى ، ومعنى ذلك خلق حالة من عدم الاستقرار في أسعار الصرف.

ولا يخفى تأثير كل ذلك على المعاملات والتسويات الدولية بل والتأثيرات السلبية على التجارة الدولية صادرات وواردات وما يحمله ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصادات العديد من دول العالم (٢).

٧- انخفاض أسعار البترول: حيث لوحظ الانخفاضات المتتالية لأسعار البترول بداية من تفجر الأزمة حيث كانت أسعار البترول قد وصلت إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل نجده إنخفض إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل، وفي ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ ، انخفضت أسعار النفط إلى أقل من ١٠٠ دولاراً للبرميل ومع تفجر الأزمة في ١٦سبتمبر ٢٠٠٨ وصل سعر البرميل في المتوسط حوالي ٩٣ دولاراً للبرميل وفي ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وصل سعر البرميل إلى أقل من ٥٥ دولاراً ، الأمر الذي أدخل الدول المنتجة للنفط مرحلة زيادة العجز في موازنتها حيث إن معظمها اعتمدت على ٦٠ دولاراً سعراً لبرميل النفط وبعضها الآخر اعتمد ٤٠ دولاراً سعراً للنفط في موازنتها.

وقد وصل سعر البرميل في ٢٠٠٨/١٢/٣١ أي نهاية العام إلى ٣٣ دولاراً للبرميل وقد أشارت بعد التوقعات أنه سيصل إلى أقل من ٣٠ دولاراً للبرميل وهو يعني وصول العجز في الموازنات للدول

(٢) عبد الحميد ، عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (٣٢٢) .

المنتجة إلى ٥٠% التي اعتمدت على ٦٠ دولاراً للبرميل و٧٥% تقريباً التي اعتمدت على ٤٠ دولاراً للبرميل ، وهو ما يدفع هذه الدول إلى الدخول في أزمات اقتصادية حادة ، بالإضافة إلى إضعاف قدرتها على إنتاج البترول علماً بأن تكلفة التشغيل لدى كبرى الشركات العالمية يدور حول ٥٠ دولاراً للبرميل .

وإذا كان الجميع يعلم أن العالم مقبل على فترة كساد مما يعني إنخفاض الطلب على البترول بصورة كبيرة مما يجعل الدول المنتجة أمام خيارات محدودة وحرجة في نفس الوقت.

وقد أشارت بعض المعلومات أن ضعف الاقتصاد الأمريكي سيقلص الطلب على النفط في أمريكا عام ٢٠٠٨ بمقدار ١,١ مليون برميل يومياً . وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها الاستهلاك السنوي للنفط بأكثر من مليون برميل يومياً منذ عام ١٩٨٠ ، بل تشير التوقعات عام ٢٠٠٩ إن الإنخفاض سيصل إلى ١,٤ مليون برميل يومياً في أمريكا.

ومن الملاحظ أن التباطؤ الحالي للاقتصاد الأمريكي ودخوله مرحلة الركود أدى إلى انخفاض في الطلب العالمي على الطاقة وتراجع سريع وكبير في أسعار النفط الخام [(١)]

<u>المطلب الثاني : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي</u>

١- إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية .

٢- إفلاس شركات التأمين التي عجز زبائنها عن سداد القروض المستحقة وكذلك أقساط التأمين.

٣- امتناع البنوك عن إعطاء قروض جديدة ووضع شروط تعجيزية لا تسمح بمنح القرض بسهولة.

٤- انتقال العدوى إلى قطاعات أخرى تجارية وصناعية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال ، وهذا أثر سلباً على المؤسسات الاستهلاكية الأخرى الغذائية والخدماتية وتجارة السيارات وغيرها .

٥- ظهور بوادر الكساد الاقتصادي وتراجع النمو الاقتصادي ، كما زادت نسبة البطالة .

٩- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت ٤,٥% ، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى ٥,١ % وفقدان أكثر من ٣ مليون شخص لوظائفهم بمعدل ٨٠٠٠٠ وظيفة شهرياً ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو ٢٠٠٨ م أكثر من نصف مليون شخص .

١٠- انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٢ م نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لها منذ أكتوبر ٢٠٠١ م،

---

(١) عبد الحميد ، عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (٣٢٤ – ٣٢٥).

كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.

١١- تراجع تحويل رؤوس الأموال أصبح كافياً فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي ، الذي بلغ حوالي ٦٠ مليار دولار.

١٢- تراجعت عمليات بناء المساكن بنسبة ٠,٠٦% لتصل إلى ١,٠٦٥ مليون وحدة سنوياً ، مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو ١,٠٧١ مليون وحدة ، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى ٩٧٨ ألف وحدة مقابل ١,٦١ مليون وحدة . وتراجعت أسعار المساكن بحوالي ١٠% أخرى بنهاية عام ٢٠٠٨ م.

١- توقف العديد من الاستثمارات في قطاع العقارات خصوصاً في دول الخليج .

٢- تعثر العديد من المشاريع غير المكتملة في كافة أقطار العالم العربي ، إما نتيجة إفلاس العديد من الشركات العالمية عن الاستثمار وإما نتيجة عجز حكومات الخليج بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط .

٣- توقف العديد من المشاريع الإنمائية في دول العالم الثالث نتيجة عجز المساهمة من قبل الدول الصناعية الكبرى المنهارة اقتصادياً .

٤- إنخفاض الطلب على الصادرات العربية ما عدا النفط الذي تأثر بسبب انخفاض الأسعار العالمية وبالتالي إنخفاض الناتج القومي والمحلي وتسريح العديد من العمال وزيادة عدد العاطلين عن العمل . ناهيك عن أن الكساد العالمي قد يؤدي إلى تدني دخول المغتربين العرب وعودة البعض. مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع التي تدخل في مشاريع البناء والأعمار والسياحة والسلع الترفيهية. [١]

٥- انخفاض – وهشاشة – حجم التجارة البينية العربية منذ إعلان تأسيس السوق العربية بحيث لا تتجاوز نسبة ١١,٣٪ من أجمالي التجارة العربية الخارجية لعام ٢٠٠٦ البالغة (١٠٣٢,٦) مليون دولار.

٦- تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية – الزراعة والمياه بشكل خاص – فحسب، وإنما امتد تأثيرها على الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي حيث تشير البيانات إلى ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة أو ما يعادل ٥,٣٣ مليار دولار بمعدل ٢٤٢ مليون دولار فقط لكل دولة عربية على حدا ، في حين أن هذه النسبة تزيد في إسرائيل عن ٣٪ أو ما يعادل ٣,٩ مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي .

٧- تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل إلى ١٧,٨٥ مليون عاطل بنسبة ١٥٪ من مجموع العمالة العربية البالغة عام ٢٠٠٦ (١١٩) مليون عامل، وتزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد حوالي ٣٥ ألف دولار سنوياً في قطر و٣٣

---

(١) الحلاق ، سعيد ، الأزمة المالية العالمية (١٠) .

ألف دولار في الإمارات و١٤ ألف دولار في السعودية ، في حين بلغ في فلسطين أقل من ١٠٠٠ دولار سنوياً للفرد وفي قطاع غزة أقل من ٨٠٠ دولار وفي اليمن ٧٦٠ دولار، وفي مصر ١٢٧٣ دولار وفي سوريا ١٥٤٢ دولار وفي السودان ٨٣٠ دولار وفي موريتانيا ٦٥٠ دولار، وهذه الأرقام توضح التفاوت الكبير في الدخل بين أبناء الوطن العربي.

٨- تزايد الاعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية ، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة ٧٠٪ من احتياجاته من القمح ، و٧٤ ٪ من السكر و٦٢ ٪ من الزيوت، عدا عن أن رفع الدعم عن السلع الزراعية في أوربا وأمريكا سيرفع فاتورة المواد الغذائية من ٢٠ مليار دولار إلى حوالي ٢٥ مليار دولار، وما يعنيه ذلك من تزايد الغلاء والإفقار وغير ذلك . مثال على هزال العرب، في السودان حوالي ٦٥٠ مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى ٣٠ مليون فقط ، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ..

٩- من المتوقع – في ظل بقاء الوضع الراهن – تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار

المطلب الثالث : الآثار النفسية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية .

ألقت الأزمة بظلالها على الناس في كافة المجالات.

أولاً : الآثار النفسية للأزمة المالية العالمية:

١- الإصابة بالقلق والاكتئاب:

فالملايين من الأشخاص في العالم يصابون بالاكتئاب جراء الأزمة.

فعدد الأشخاص الذي يعانون من القلق جراء الأزمة ويطلبون المساعدة سجل ارتفاعاً كبيراً في الآونة الأخيرة، تقول العالمة النفسية الأمريكية (نانسي موليتور) : (لم أشهد يوماً طوال ممارستي هذه المهنة منذ عشرين عاماً، ما يشبه ذلك، إن مستوى القلق يحطم كل الأرقام القياسية).

وازداد الشعور بالاكتئاب والحزن ليشمل ٥٦٪ والمصابون بالقلق من جميع الأعمال والأوضاع ... فالمخاوف والأزمات النفسية و صلت لذروتها لدى الأمريكيين .

٢- الأزمة المالية تحرم الأمريكيين النوم :

أفاد مسح أجرته مؤسسة كومسايك كورب، أن (٩٢ ٪) من المشاركين قالوا : إن الأزمة الاقتصادية تبقيهم مستيقظين في الليل.

وقال ثلث هؤلاء: إن أكبر باعث للقلق لديهم هو تكلفة المعيشة. بينما أشار ثلث آخر إلى القلق بشأن الديون على بطاقاتهم الائتمانية . وأكد واحد كل ستة أن أكبر مصدر للقلق لديهم هو سداد الرهون العقارية [١] .

(١) نقلاً عن : المنجد ، محمد ، الأزمة المالية (٥١) .

٣- حالات انتحار نتيجة ضغوط الأزمة :

انتحار امرأة في التسعين من عمرها بعدما بلغها أمر طرد من المنزل الذي كانت تسكنه منذ ٣٨ عاماً .

انتحار تاجر عربي بعد انهيار أسهمه في البورصة .

وآخر يذبح زوجته وابنته ويحرق جثتيهما ثم ينتحر ، بعد خسارته كل أمواله في البورصة.

وقام مدير مالي في لوس أنجلس بقتل زوجته ، وأطفاله الثلاثة ، وأم زوجته ، ثم انتحر بعد ذلك ، وفي رسالة تركها للشرطة قال : إنه قد انتحر بسبب موقفه الاقتصادي الصعب ، فلقد كان بلا وظيفة لعدة أشهر ، كما أن جميع مدخراته المالية قد أنهكها انهيار وول ستريت .

وامرأة قتلت نفسها في اليوم الذي عرض فيه بيتها للمزاد ، بعد تخلفها عن سداد ثلاث دفعات نصف سنوية للرهن العقاري .

وهناك قصص كثيرة لأناس قتلوا زوجاتهم أو حيواناتهم الأليفة، ودمروا المنشآت، أو هاجموا الشرطة قبل أن ينتحروا .

وفي البلاد العربية قام بائع معدات إلكترونية بالانتحار بعد انخفاض حاد في المؤشر، كما قام آخر بطعن زوجته وابنته (١٢ عاماً) حتى الموت قبل أن يضرم النار في بيته ويقتل نفسه بعدما هلكت أمواله في خسارة الأسهم [١].

٤- صدمات نفسية: أستاذ جامعي يخلع ملابسه داخل إحدى شركات السمسرة ، ويقفز فوق المكاتب كالمجنون بعد أن فقد عدة ملايين من الجنيهات جمعها من زملائه لاستثمارها في البورصة ، وخابت كل محاولات تهدئته حتى سقط فاقداً للوعي . وآخر يبول على شاشات عرض الأسهم !!

وأحدهم يصل إلى العيادة النفسية فاقداً للوعي لأن زوجته عيرته بفقدان المال وفقدان الرجولة .

٥- انتعش سوق الأطباء النفسانيين وازدادت الحالات ٣٠ ٪ .

(إن العالم سيشهد مزيداً من الضغط النفسي، والانتحار، والاضطربات العقلية، نتيجة لتفاقم الأزمة المالية وسيكون تأثيرها على الفقير والغني)[٢].

(ينبغي ألا نصاب بالدهشة إذا استمرت الزيادة في التوترات، وحوادث الانتحار، والاضطرابات العقلية) [٣].

في شركة فولت أوبشنز [٤] فإن الحالات المتعلقة بالضغط النفسي الناشئ عن العقبات والمصاعب المالية قد ارتفعت بنسبة ٢٠٠٪ في كاليفورنيا [٥].

- وقال الدكتور ماسون ترنر [٦] : (إن عدد الحالات المسجلة خلال أغسطس قد تضاعفت أربع مرات ، مع نسبة تقدر بـ٦٠ ٪ من المرضى قالوا إن الضغوط المالية ساهمت في معاناتهم) .
- نصف الأمريكيين تقريباً يقولون : إنهم يحسون بضغط نفسي متزايد عليهم حيال عجزهم عن توفير

(١) نقلاً عن : المنجد ، محمد ، الأزمة المالية (٥٢) .

(٢) حسب تصريح منظمة الصحة العالمية .
(٣) كما يقول (مارجريت تشان) المدير العام لمنظمة الصحة العالمية .
(٤) رابع أكبر شركة خدمات طبية وصحية في أمريكا .
(٥) نقلاً عن : المنجد ، محمد ، الأزمة المالية (٥٣) .
(٦) رئيس الأخصائيين النفسيين في مركز قيصر للعناية الطبية بسان فرانسيسكو .

حاجات عائلاتهم الأساسية، و٨٠ ٪ يقولون إن الاقتصاد هو سبب أساسي لهذا الضغط.

علل ٤٨ ٪ من الأمريكيين لجوءهم إلى الإكثار من الأكل أو الأكل غير الصحي لمجابهة الضغط.

بينما قام ٣٩ ٪ بتركهم لوجبة واحدة يومياً خلال الشهر الماضي نتيجة الضغط .

وفي بريطانيا فإن الواقعين في الديون يعانون من ضعفي معدل الاكتئاب، وضعفي معدل الاختلال العقلي، وضعف معدل الاعتماد على الخمر، وثلاثة أضعاف معدل الاعتماد على المخدرات، وذلك مقارنة بباقي سكان بريطانيا .. ويُخشى بزيادة الواقعين في الديون أن تزداد آثار الصدمات على الصحة العقلية .

وعن آثار الصدمة الحالية على الصحة العقلية مقارنة بآثار ١١ سبتمبر: قال المدير التنفيذي لشركة كوم سايك : (ربما كانت أحداث ١١ سبتمبر أعلى ابتداءً، إلا أن أثر هذه الأزمة أدوم وأبقى) ، وقال عن التبعات النفسية (إنها ستزداد سوءاً وعمقاً) [١].

ثانياً : الآثار الاجتماعية للأزمة المالية :

نجم عن هذه الأزمة آثاراً اجتماعية خطيرة من أهمها ما يلي :

١- تشريد العديد من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون في البنوك والشركات والتي توقفت أو أفلست ، ونجم عن ذلك البطالة.

٢- الخوف والذعر الذي ينتاب الموظفين والعمال الحاليين باحتمال فصلهم وضمهم إلى إعداد صفوف العاطلين .

٣- تشريد من كانت عليهم ديوناً عقارية ولم يستطيعوا سدادها وأصبحوا من المهجرين الذين يحتاجون الغوث.

٤- زيادة عبء الإعانات الاجتماعية التي تمنحها بعض الحكومات للعاطلين والمتضررين من الأزمة .

٥- نقص في المخصصات المالية التي كان يخصصها رجال الأعمال والمال مثل الإعانات والمنح والهبات الاجتماعية.

٦- من المتوقع أن تتوقف الدول الغنية عن إعطاء إعانات للدول الفقيرة بسبب إنشغالها بأزماتها ومنها المالية ، وهذا يسبب مشاكل خطيرة على الفقراء والجياع والمرضى في تلك الدول الفقيرة وربما تقود إلى ثورات شعبية .

وبدأ القائمون على أمر المنظمات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية العالمية ينادون بضرورة إعطاء المزيد من العون والاستغاثة لفقراء وجياع ومرضى العالم حتى لا يزدادوا فقراً وجوعاً ومرضاً [٢]

الخاتمة

هذه قراءة في بعض الصفحات الأولى التي سجلت من دفتر الأزمة والذي مازال مفتوحاً ويسجل فيه كل يوم صفحات قصدنا منها بيان أن من أسباب حدوث الأزمة أساليب وممارسات محرمة شرعاً وأن ما

(١) نقلاً عن : المنجد ، محمد ، الأزمة المالية (٥٤ ـ٥٥).

(٢) شحاته ، حسين ، الأزمة المالية " آثارها والدروس والعبر المستفادة منها " (٩).

يطالب به لإصلاح النظام الرأسمالي يعد من مرتكزات الاقتصاد الإسلامي وإذا كانت البشرية قد جربت بقيادة الغرب نظامي الشيوعية و الرأسمالية وسرنا نحن في العالم الإسلامي ورائهم في ذلك ولم نجن سوى الثمار الحامضة في صورة تخلف اقتصادي وتبعية سياسية واجتماعية .

فهل آن الآوان للرجوع إلى ديننا و التمسك بأحكامه في جميع المجالات وخاصة في الاقتصاد الإسلامي ؟ إننا بذلك لن ننقذ أنفسنا من الأزمات المتلاحقة والتي بلغ عددها حسب تقرير آفاق الاقتصاد للعالم الأخير الصادر عن صندوق النقد الدولي ١١٣ أزمة في ١٧ بلداً خلال الثلاثين سنة الماضية ، فالأزمات لن تنتهي و المشكلات ستتفاقم ويكفي أنه في ظل هذه النظم الغربية يعيش العالم الآن ما بين كثرة فقيرة تعاني الحرمان و البؤس وقلة قليلة تستولي على الموارد في وفرة واضحة وتعيش في بحبوحة من العيش ولكنها خالية من البهجة أي أن البشرية كلها تعاني وتعيش حياة ضنكة

اقتراحات وتوصيات للخروج من الأزمة المالية الرأسمالية :

من موجبات الخروج من الأزمة المالية العالمية والتي تقودها الرأسمالية الطاغية وفقاً لضوابط ومعايير الاقتصاد الاسلامي والمستنبطة من أحكام وقواعد الشريعة الاسلامية ما يلي:

- أن تتدخل الحكومات من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية للرقابة الفعالة على تصرفات المؤسسات المالية مثل البنوك و المصارف وشركات الرهن و البورصات ونحو ذلك لمنع كافة صور المضاربات والمقامرات (الميسر) والتجارة بالديون وبالمشتقات المالية الوهمية حتى تغل من شرور تصرفات الرأسمالية الطاغية التي سببت أضراراً للناس جميعاً على مستوى العالم وفقاً للقواعد الشرعية:" الضرر يُزَال "" يُتحمل أخف الضررين "،" مشروعية الغاية ومشروعية الوسيلة ".

- إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض والائتمان ويحل محلها نظم الاستثمار والتمويل الاسلامي القائمة على المشاركة والبيع والمعاملات الفعلية و التي تُعيد الأمن والاستقرار و المحافظة على الحقوق بالعدل والقسط وفقاً للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم والكسب بالخسارة" .

- تحرير المعاملات النقدية من هيمنة العملة الواحدة وهي الدولار وإيجاد بديل لها بحيث لا يقود الانهيار في عملة معينة إلى الإضرار بكافة العملات لأن هذه الهيمنة تعتبر ضرباً من ضروب الاحتكار المنهي عنه شرعاً ، فالمحتكر ملعون.

- يعاد النظر في آلية المؤسسات الاقتصادية و المالية و النقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتعمير و نظام التجارة العالمية وما في حكم ذلك ولا سيما الهيمنة الأمريكية عليها بحيث تباشر في إطار العدل و الحرية و تحقيق المصلحة العامة الدولية ولا سيما الدول النامية الفقيرة.

- وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية على مستوى العالم في إطار الرسائل السماوية تنضبط به كافة الدول و أن تُفرض عقوبات دولية على الدول ومؤسساتها المالية والنقدية المخالفة لهذا الميثاق حتى يتم تداول المال و النقد بالحق و العدل بما يحقق الخير للبشرية و الحد من شرور الرأسمالية المالية فلا اقتصاد بلا أخلاق .

- أن تتعاون الدول العربية و الإسلامية في وضع حاجز وقاية و أمان يصد أو يحد أو يقلل من شرور المالية الرأسمالية إلى أسواقها النقدية و المالية و إنشاء صندوق النقد العربي و الإسلامي لدعم الدول العربية و الإسلامية الفقيرة والنامية وأن تستثمر أموال العرب والمسلمين لمصلحة العرب و المسلمين تحت رعايته.

المراجع والمصادر

- الأسرج، حسين، تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، نوفمبر ٢٠٠٩م ، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي .

- أكسفورد Oxford University PressوPrinted in China

- البقمي ، رجا ، الأزمة المالية العالمية و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي

- الببلاوي ، حازم ، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم " ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.

- بسيسو، عدنان، الأزمة الاقتصادية العالمية " الأسباب و التوصيات " مجلة كانو الثقافية ، المنامة - البحرين ، العدد الثاني، محرم ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م.

- بلعباس، عبد الرازق سعيد ، ما معنى الأزمة؟ ضمن كتاب " الأزمة المالية العالمية " مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، ط (١) ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

- بلوافي ، أحمد المهدي ، أزمة عقار ...أم أزمة نظام ؟ ضمن كتاب : الأزمة المالية العالمية ، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، ط (١) ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- الجارحي ، معبد علي ، الأزمة المالية العالمية و التمويل الإسلامي ، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي

- حريز، سفيان ، الإجراءات الوقائية و العلاجية للأزمات المالية : رؤية إسلامية ، ضمن مؤتمر: تداعيات الأزمة المالية العالمية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ - مصر ٢٠٠٩م.

- حسن، صهيب، الأزمة المالية العالمية " الأسباب و الحل الإسلامي " ضمن موقع : رسالة الإسلام ، أكتوبر ٢٠٠٩ م.

- الحلاق، سعيد، الأزمة المالية العالمية و معالجتها من منظور إسلامي، ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ - مصر ٢٠٠٩م.

- حمدي، عبد الرحيم، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي ، الخرطوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨م

- الخراشي ، سليمان صالح ، العولمة ، دار بلنسية بالرياض ،ط (١) ١٤٢٠هـ.

- الخشخوش، محمد سالم، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ضمن المؤتمر الدولي: تداعيات الأزمة المالية العالمية و آثارها على اقتصاديات الدول العربية " شرم الشيخ / مصر ٢٠٠٩م.

- خريسان ، باسم علي ، العولمة و التحدي الثقافي ، دار الفكر العربي للنشر و التوزيع ، ط (١) ٢٠٠١ م.

- الدباسي، صالح مبارك ، العولمة و التربية ، مطبعة سفير بالرياض، ط (١) ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- دراسات، دراسات وبحوث حول الأزمة المالية ودور أجهزة الرقابة المالية، ضمن موقع: www:libyansai.gov

- دوابه، أشرف محمد، الأزمة العالمية ، دار السلام للطباعة، ط(١) ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

- الرفاتي، علاء الدين، الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.

- الزوام، حسن، الأزمة الاقتصادية الأمريكية، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.

- ستكلتز، جوزيف، العولمة ومساؤها، ترجمة: فالح حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط(١) ٢٠٠٣م.

- السميري، لطيفة صالح، العولمة وتأصيل المناهج، مكتبة الرشد ، ط (١) ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- شاهين، علي، الأزمة العالمية (أسبابها وتداعياتها و تأثيراتها على الاقتصاد) ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي .

- شطناوي، زكريا سلامة، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية ، دار النفائس ، عمان - الأردن ، ط (١) ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

- شحاتة ، حسين ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، ضمن سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- شحاتة ، حسين ، الأزمة المالية " آثارها والدروس والعبر المستفادة منها " ضمن سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، عام ٢٠٠٨م.

- الشرافي، محمد، الأزمة المالية العالمية " رؤية اقتصادية وشرعية " ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي .

- أبو شعبان، عماد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، ضمن الموقع : عام ٢٠٠٨ www.Alemad.ps

- شفيع، فلاح، النشاط الربوي و الأزمات المالية، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي ، لندن - ٢٠٠٨ م.

- شلبي، إسماعيل، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة، شركة ناس للطباعة بمصر ، ط(١) ٢٠٠٤ م.

- عاشور، يوسف ، الأزمة المالية العالمية " أسباب ومسببات " ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي
- عبد الحميد، عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية الإسكندرية – مصر ، ط (١) ٢٠٠٨م.
- العجة، ناهد طلاس، العولمة (محاولة في فهمها و تجسيدها) ترجمة: هشام حداد ، دار طلاس للنشر ، دمشق – سوريا ، ط (١) ١٩٩٩م.
- علي، عصام ، الأزمة المالية .. رؤية مغايرة ، عرض: عبد الحافظ الصاوي ، ضمن موقع : رسالة الإسلام .
- عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة العالمية، ضمن ندوة : الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر أكتوبر ٢٠٠٨م.
- العموص، عبد الفتاح، الأزمة الاقتصادية العالمية ، ضمن المؤتمر العلمي العاشر ، بيروت – لبنان ٢٠٠٩م،" الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية "
- علي، عبد المنعم ، مستقبل النظام الرأسمالي و استقراره في ظل الأزمات المالية العالمية و العولمة المالية ضمن المؤتمر العلمي العاشر " الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩م"
- الغزالي، عبد الحميد، الأزمة المالية العالمية : التشخيص و المخرج ، ضمن الشبكة الدعوية
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط (١) ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- قحف ، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحول طويلة الأجل ، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.
- القصار، محمد سامر، الأزمة المالية العالمية، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٩م.
- القحطاني، عبد الهادي عبد الرحمن، الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على الأمن القومي الاقتصادي العربي ، ط (١) الرياض ١٤٣٠هـ .
- قنطقجي ، سامر مظهر، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، دار السيد ، الرياض – السعودية ، ط (١) ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- لطفي، علي، الأزمة العالمية " الأسباب – التداعيات – المواجهة " ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، مارس ٢٠٠٩م.
- مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، إعداد: إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، ١١ شوال ١٤٢٩هـ / ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠٢٠٠٨
- مسدود، فارس، قراءة في الأزمة المالية العالمية، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.
- مسلم، مصطفى و فتحي الزغبي، الثقافة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، دار البشر، ط (١) ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م
- مسعد ، محيى محمد ، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة – مصر ، ط (١) ٢٠١٠م.
- المشرفي، أحمد، حقيقة العولمة ، دار قتيبة للنشر و التوزيع ، ط (١) ١٤٢٣هـ .

- المناعي، جاسم ، الأزمة المالية العالمية ... وقفة مراجعة، ضمن الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي.
- المنجد ، محمد صالح ، الأزمة المالية ، مجموعة زاد للنشر، ط (١) ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- مهاتير، محمد، الأزمة المالية الدولية و الدول الإسلامية، محاضرة في عدن، المصدر: معهد الميثاق ٢٠٠٩م.
- الموجان، عبد الله حسين، العولمة الاقتصادية من منظور إسلامي ، الناشر مركز الكون، ط (١) ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري ، لسان العرب ، دار صادر - بيروت ط (١) ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث في (العرب و العولمة) ط (٢) بيروت - لبنان ١٩٩٨م.
- النجار، مصلح عبد الحي، الوافي في الثقافة الإسلامية، مكتبة الرشد ط (١) ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- النجار، إبراهيم، عبد العزيز، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، ط (١) ٢٠٠٩م.
- نور، عصام، العولمة و أثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية - مصر.
- النبهان، محمد فاروق، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط (٢) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الناصر، لاحم، أزمة الرهن العقاري.. رؤية إسلامية ، ضمن موقع رسالة الإسلام ٢٠٠٨م.
- ناصر الدين ، عاهد ، الأزمة الاقتصادية العالمية .. أسباب وحلول، ضمن موقع : الدرر السنية.

The causes of the global financial crisis and its results from a juristic perspective

Musleh bin Abdul Hai Al-Najjar
Associate Professor of Jurisprudence and its Foundations,
Department of Islamic Studies
Imam Abdul Rahman bin Faisal University in Dammam

Abstract .this research comes as an attempt to highlight and reveal the inherent aspects of the economic aspect of Islam, to contribute to the establishment of a system of books and research in this direction, aimed at knowing and highlighting the true location of the Islamic economy from the development of global economic thought.

This is on the one hand; on the other hand, the global economic crisis has spread on the horizon; it has shifted the balances, changed priorities, changed plans, confused developments, and continued with calamities, pain and shocks, which worsen more and more year after year.

It is an indisputable postulate that every researcher who embarks on writing an original research or book - especially in the global economic crisis - must face various difficulties and problems ... which makes the matter require more patience and effort. We can ask these problems in the form of the following questions:

-What is the financial crisis, its types and causes؟

-And the most prominent results of the global economic crisis.

She reviewed the most prominent reasons such as: usury - economic globalization - leakage of weakness and corruption to the administrative apparatus of financial institutions - bubble selling debt - gambling bubble - financial derivatives - short-term speculation methods - mortgage crisis and bad mortgages - imbalance of the global capitalist system - greed, greed and exploitation People's Needs - The Great Increase in US Military Spending.

And the results of the financial crisis included the following global problems:

-١Incidence of losses in bank assets, especially those related to loans, investments, mortgage bonds, and low share prices

- ٢Slow growth rates, which leads to lower demand for oil, which leads to a decrease in its price.

-٣The devaluation of the local currency if it is linked to the dollar.

-٤The economic recession, in addition to focusing on saving the financial industry in the world, which leads to reducing the level of humanitarian aid for developing countries.

-٥High unemployment rates, and the transition of collapse into non-real estate activities

-٦The fluctuation of gold and currencies prices: it was noticed that gold prices changed sharply up and down during the crisis, and we may find, during days, a drop in gold prices that represents a significant decrease, on the other hand, a sharp rise may occur after other days and so on.